أكتوبر
2023

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

المشروع السنوي للأداء
لسنة 2024

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهرس

المحور الأول تقديم المهمة 2
1. استراتيجية المهمة: 3
2. برامج المهمة: 5
3. الميزانيـة وإطار النفقات متوسط المدى: 6
المحور الثاني: تقديم برامج المهمة 10
البرنامج عدد1: برنامج العدل 11
1-تقديم البرنامج: 12
2. أهداف ومؤشرات الأداء: 14
3.الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسط المدى 2024-2026: 31
البرنامج عدد2: برنامج السجون والإصلاح 33
1-تقديم البرنامج: 34
2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج: 36
3.الميزانية وإطار نفقات برنامج السجون والإصلاح متوسط المدى 2024-2026: 49
البرنامج عدد9: برنامج القـــيادة والمساندة 51
1. تقديم البرنامج: 52
2-أهداف ومؤشرات الأداء: 53
3.الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى 2024-2026: 64
الملاحق 66
بطاقة مؤشرات أداء برنامج العـــدل 67
بطاقة مؤشرات الأداء لبرنامج السجون والإصلاح 94
بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة 112
بطاقة النوع الاجتماعي لمهمة العدل 132

المحور الأول

تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة:

تتمثل غاية مهمة العدل في إرساء مرفق قضائي عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات وحق التقاضي وتوفير محاكمة عادلة لكل المواطنين والمواطنات على قدم المساواة ودون تمييز، قوامه قضاء مستقل ومنظومة سجنية متلائمة مع المعايير الدولية. ويدفع الاقتصاد الوطني ومواكبا للتحولات الرقمية.

وتستند استراتيجية مهمة العدل على دستور الجمهورية التونسية المتضمن لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحريته وكرامته وواجبات الدولة وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة، وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل.

أما على المستوى الوطني فيعتبر مخطط التنمية مرجعية هامة لعمل مهمة العدل وضبط الآفاق والاستراتيجيات والأهداف الخاصة بالقطاع للفترة 2023-2025. حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط التنموي 2023-2025 المتعلقة بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء ودفع الاقتصاد الوطني من خلال دعم دور العدالة في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

كما تساهم المهمة بصفة فاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في تنفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وذلك تأكيدا منها للانخراط الفعلي في مجال حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

كما تستند هذه الاستراتيجية على جملة من الالتزامات والتعهدات الدولية التي صادقت عليها البلاد التونسية والتشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة بالمهمة وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (إلزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.
- ✓ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: 1984/12/10 وصادقت عليها تونس في 1988/09/23.

- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المعتمدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003).
- ✓ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

كما تنخرط المهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. حيث يعتبر **الهدف السادس عشر** من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدفا رئيسيا تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع. كما تساهم مهمة العدل في تحقيق **الهدف الخامس** من أهداف التنمية المستدامة "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة.

هذا ومن خلال مخرجات تشخيص واقع القطاع تم تحديد أهم **نقاط القوة** التالية:

- تعاون دولي نشيط يساهم في إنجاز المشاريع ذات علاقة بالبنية التحتية والتجهيزات والتكوين التخصصي بالداخل والخارج،
- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته
- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بحيث

ستعمل المهمة على رفع **التحديات** التالية:

- ✓ تثمين الإطار البشري للرفع من جودة العدالة وتقليص الزمن القضائي
- ✓ تفعيل آليات العقوبات البديلة لضمان الحريات والحد من ظاهرة الاكتظاظ بالسجون،
- ✓ توفير بنية تحتية رقمية ملاءمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة
- ✓ تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

✓ اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة،

✓ تثمين المعطيات الإحصائية للمساعدة في اتخاذ القرار

وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- تحسين آليات التخطيط والمتابعة والتقييم
- مواكبة المنظومة العدلية للتحول الرقمي
- تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية
- تثمين دور القضاء العقاري
- التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- تشخيص معمق بخصوص النوع الاجتماعي.

❖ **المحاور الاستراتيجية**

تمّ تحديد خمس محاور استراتيجية تعمل المهمة على تحقيق الأهداف المحددة ضمنها خلال فترة المخطط 2023-2025 المصادق عليه من قبل الحكومة وهي على التوالي:

1. **ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء**
2. **دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال**
3. **تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية**
4. **تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة**
5. **تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها.**

2. برامج المهمة:

تتكون مهمة العدل من برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة لهما كما يلي:

- **البرنامج الأول: العـــدل**
- **البرنامج الثاني: السجون والإصلاح**
- **البرنامج التاسع: القيادة والمساندة.**

3.الميزانيـة وإطار النفقات متوسّط المدى:

أ- ميزانية المهمّة:

جدول عدد1: تطوّر تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطوّر	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهّد	777 200	793 263	16 063	2,07%
	اعتمادات الدّفع	777 200	793 263	16 063	2,07%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهّد	71 980	84 380	12 400	17,23%
	اعتمادات الدّفع	71 980	84 380	12 400	17,23%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهّد	9 270	13 864	4 594	49,56%
	اعتمادات الدّفع	9 270	13 864	4 594	49,56%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهّد	50 820	68 100	17 280	34,00%
	اعتمادات الدّفع	49 550	55 087	5 537	11,17%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهّد	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدّفع	0	0	0	0,00%
المجموع	اعتمادات التعهّد	**909 270**	**959 607**	**50 337**	**5,54%**
	اعتمادات الدّفع	**908 000**	**946 594**	**38 594**	**4,25%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تطوّر تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024 حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	نسبة التطور	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة %
البرنامج عدد 1: برنامج العدل	اعتمادات التعهّد	379 500	390 129	10 629	2,80%
	اعتمادات الدّفع	371 900	385 129	13 229	3,56%
البرنامج عدد 2: برنامج السّجون والإصلاح	اعتمادات التعهّد	479 460	514 541	35 081	7,32%
	اعتمادات الدّفع	483 460	508 228	24 768	5,12%
البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهّد	50 310	54 937	4 627	9,20%
	اعتمادات الدّفع	52 640	53 237	597	1,13%
المجموع العام	اعتمادات التعهّد	**909 270**	**959 607**	**50 337**	**%5,54**
	اعتمادات الدّفع	**908 000**	**946 594**	**38 594**	**4,25%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

شهدت ميزانية مهمة العدل لسنة 2024 تطورا بسيطا بقيمة 38,594 ألف دينار دفعا تمثل نسبة 4,25% مقارنة بسنة 2023 ويرجع هذا التطور أساسا إلى تأثيرات الزيادة المبرمجة في الوظيفة العمومية وتعديل كلفة الانتدابات الجديدة . إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضعيفة ويصعب بها مجابهة ارتفاع كلفة نفقات التسيير باعتبار الزيادة في أغلب المواد وكذلك حاجة القطاع من اعتمادات الدفع لخلاص المشاريع الجارية والمشاريع السنوية المتأكدة. بحيث ستعمل مصالحنا قدر الإمكان على ترشيد النفقات وحوكمتها للحد من تأثيرات ارتفاع حجم العمل بمختلف المحاكم وكذلك ارتفاع عدد المساجين.

ب .إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026):

تتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2024 الخاصّة بالمهمّة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، وتتوزع النفقات على المدى المتوسط، كما يلي:

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسّط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	723841	777200	793 263	814 000	845 724
نفقات التسيير	66675	71980	84 380	90 000	95 000
نفقات التدخلات	7278	9270	13 864	12 000	14 200
نفقات الاستثمار	42234	49550	55 087	53 182	59 638
نفقات العمليات المالية	0		**0**	**0**	**0**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**840027**	**908000**	**946 594**	**969 182**	**1014 562**

دون اعتبار الموارد الذاتية

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسّط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
برنامج العدل	351 841	371 900	385129	392 850	402 764
برنامج السجون والإصلاح	442 884	483 460	508 228	522 400	554 712
برنامج القيادة والمساندة	45 301	52 640	53317	53 932	57 086
المجموع	**840 026**	**908 000**	**946 594**	**969 182**	**1 014 562**

دون اعتبار الموارد الذاتية

تمّ تحديد إطار النفقات متوسط المدى مع وزارة المالية حيث من المنتظر أن تشهد ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة ارتفاعا في كتلة الأجور بصفة خاصة، باعتبارها تمثل أكثر من 75% من ميزانية المهمة، ناتج عن الانتدابات الخصوصية في بعض الأسلاك وتحيين مفعول الزيادات القطاعية في بعض الأسلاك، والترقيات المبرمجة.

وكذلك الزيادة في نفقات التسيير التي تجاوزت فيها بعض الحاجيات 20% باعتبار الزيادة الملحوظة في أغلب المواد الاستهلاكية خلال السنوات الأخيرة والارتفاع الملحوظ في حجم العمل بالمحاكم ومؤسسات السجون والإصلاح في حين لم تسجل ببقية النفقات زيادة ملحوظة باعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة الذي تمر بها البلاد.

بحيث تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) لمهمة العدل لتبلغ خلال سنة 2026 حوالي 1014,562 م.د أي بزيادة سنوية تتراوح بين 2,4 و4,7 %.

المحور الثانى:

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد1: برنامج العدل

إسم رئيس البرنامج: السيد إلياس الميلادي، قاض من الرتبة الثانية ومكلفا بمأمورية بديوان وزيرة العدل.

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 1 ماي 2023

1-تقديم البرنامج:

1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج :

تتمثل غاية برنامج العدل في إرساء منظومة قضائية ذات جودة تدعم الحقوق وتحمي الحريات وتيسر النفاذ إليها دون تمييز وتساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال الرقمي.

وتستند استراتيجية البرنامج على دستور الجمهورية التونسية والتشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة وجملة من التعهدات الوطنية والدولية المذكورة آنفا وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (إلزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم **نقاط القوة** التالية:

- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته
- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان
- اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة. ويعمل البرنامج على رفع **التحديات** التالية:

- الرفع من جودة العدالة من خلال تثمين الإطار البشري وتقليص الزمن القضائي
- توفير بنية تحتية رقمية ملاءمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة
- تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- مواكبة المنظومة العدلية للتحول الرقمي
- تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية
- تثمين دور القضاء العقاري

- التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- التكوين التخصصي في بعض المجالات على غرار القضاء الاقتصادي والتجاري والجرائم الالكترونية والسيبرنية والعنف ضد المرأة.
- إشكالية النقص في المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية للبرنامج خلال 2023 -2025 فيما يلي:

1. **تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات،**
2. **دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال**
3. **تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية**

وبخصوص بقية المحاور المدرجة بالمخطط يتم العمل عليها في إطار تنفيذ الخطة العملياتية للمهمة باعتبارها تهم جميع البرامج.

2.1 – الهياكل المتدخلة

يضمّ برنامج العدل محكمة التعقيب، محاكم الحق العام (دوائر الاستئناف) والمحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة.
ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى مركزي: **الإشراف المركزي للعدل** الذي تتدخل ضمنه الهياكل التالية:

- ✓ محكمة التعقيب
- ✓ المعهد الأعلى للقضاء
- ✓ المعهد الأعلى للمحاماة

و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: **الاشراف الجهوي للعدل** الذي تنضوي ضمنه الهياكل المتدخلة التالية:

- ✓ محاكم الاستئناف (16)

- ✓ المحاكم الابتدائية (28)
- ✓ محاكم الناحية (87)
- ✓ المحكمة العقارية وفروعها (18).

2. أهداف ومؤشّرات الأداء:

1.2: تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

في إطار ديناميكية تحسين جودة وثيقة الأداء تمّ إعادة صياغة بعض الأهداف، وقد تم تحديد ثلاثة أهداف (03) إستراتيجية تساهم بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية للبرنامج. كما تمّ ضبط عدد من المؤشرات الإستراتيجية لقيس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتمثل هذه الأهداف في التالـي:

- **الهدف1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:**

يندرج الهدف 1-1 المتعلق بتحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات في إطار المحور الاستراتيجي عدد1 المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء. وهو يعمل على تحسين جودة العدالة من خلال تحسين فصل القضايا الجزائية والمدنية في كامل أطوارها ودرجات التقاضي وكذلك على مستوى التقليص في الزمن القضائي ونسبة إقرار الأحكام.

المؤشرات:

- **المؤشّر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:**

يعتبر هذا المؤشر هاما لقيس مدى تحسين جودة العدالة من خلال التقليص في الزمن القضائي في المادّة الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى (محاكم الناحية والمحاكم الابتدائية). حيث تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة

من العقاب. وكلما تمّ فصل ذلك النوع من القضايا في آجال معقولة إلا وزادت ثقة المتقاضين فيها وبالتالي تحسين جودة العدالة. كما يمكن هذا المؤشر من متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.

تقديرات المؤشّر:

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
لمؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	**108**	98	99	100	105

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:**

بلغت نسبة الفصل 108 % خلال سنة 2022 وهي نسبة مرتفعة ظاهريا بالمقارنة مع سنة 2021 التي شهدت ركودا واضحا ناتج عن جائحة كورونا، وسيتم العمل على ترفيع نسب الفصل من مجموع القضايا الواردة بالدّوائر الجزائية وبالتالي تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك لتبلغ نسبة الفصل على أقل تقدير سنة 2026 حوالي 105% من جملة القضايا الواردة في نفس السنة حتى يتم القضاء على المخزون بصفة تدريجية.

ويرتبط هذا المؤشر بالتقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البت في القضايا في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين يؤثران بصفة غير مباشرة في نسبة فصل القضايا الجزائية وهما:

- نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية: تمثل نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية الطور الأول للتعامل مع الملفات الجزائية بالتنسيق مع الضابطة العدلية
- نسبة فصل القضايا في طور التّحقيق. تمثل القضايا في طور التحقيق جزء من ملفات النيابة العمومية المحالة للتحقيق بالنسبة للقضايا الجنائية. ولتقليص الزمن القضائي يعمل البرنامج على تحسين نسب الفصل في هذا الطور قصد الإسراع في البت في القضايا الجزائية. وتعتبر نسبة 100% النسبة العادية للتوازن بين الملفات الواردة والمفصولة في نفس السنة.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-1-1 نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية	%	101.45	94	97	100	105
المؤشر: 1-1-1-2 نسبة فصل القضايا في طور التّحقيق	%	112.39	93	97.5	100	105

✓ المؤشّر 2.1.1: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

تمثل نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنيّة الواردة خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر ذلك النوع من القضايا والبتّ فيها في أسرع الآجال خاصّة لما تمثله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين بالإضافة إلى حسن توزيع الموارد البشرية لتحسين جودة العدالة.

✓ **تقديرات المؤشّر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	101	93	95	100	104

▪ **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:** يعمل البرنامج على تقليص مخزون القضايا المدنية بالمحاكم وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 93 % خلال سنة 2023 إلى 104% خلال سنة 2026. وهي النسبة التي تمكن المحاكم من إيقاف تزايد المخزون في القضايا المدنية بل استهلاك نسبة في حدود 5% من المخزون.

ويتبين من خلال تحليل المعطيات أنّ سير القضايا المدنية بالشّكل المطلوب يستوجب توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، إذ سيتمّ العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم، بالإضافة إلى

توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصّة وأنّ ذلك النّوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

✓ **المؤشّر 3.1.1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق:**

تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشّر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه باعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة يمس في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	عدد الأشهر	24.76	23	22	20	19

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

من خلال المعطيات يتبين أن معدل الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24,76 شهر خلال سنة 2023 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 19 شهرا خلال سنة 2026 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

المؤشر 4.1.1: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد الأحكام الجزائية والمدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف مقارنة بمجموع القضايا الواردة لدى محكمة الاستئناف. ويهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة الأحكام الجزائية والمدنية الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات. تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشّر 4.1.1.1: نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف: يتمثل هذا المؤشر في عدد القضايا في المادة الجزائية التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف على مجموع القضايا الجزائية المستأنفة من محاكم الناحية والابتدائية خلال السنة. وهو مؤشر جودة تعمل المهمة على تحسينه في إطار التكوين المستمر في المواد ذات العلاقة.
- المؤشّر 4.1.1.2: نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف: يتمثل هذا المؤشر في عدد القضايا في المادة المدنية التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف على مجموع القضايا المدنية المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-4-1: نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	52,9	55	57	60	63
المؤشر 2.4.1.1: نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	58,9	60	62	65	66

تم تحديد هذه المؤشرات الفرعية باعتبارها تساهم مباشرة في المؤشر الرئيسي وقد تم تحديد النسب خلال السنوات القادمة بالاعتماد على التكوين التخصصي لفائدة القضاة خلال الفترة القادمة بالإضافة الى المعطيات الإحصائية المتوفرة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	54.6	56.7	58.7	62	64

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تبلغ نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف 56.7 %خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينهم من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي بعد تحليل نتائج السنوات السابقة. ويسعى البرنامج إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 64 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام المستأنفة.

✓ **المؤشّر 5.1.1: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار:**

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد نسبة الأحكام الجزائية والمدنية التي تمّ إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف وبعض القضايا الواردة من محاكم النواحي (مخالفات). وهو مؤشر يدل على جودة الأحكام الصادرة عن المحاكم من عدمه فيما يخصّ تطابقها مع القانون.

تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشّر 5.1.1.1: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب. يمثل هذا المؤشر نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية الواردة من محاكم الاستئناف.
- المؤشّر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب. يتمثل هذا المؤشر في نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا

المدنية الواردة من محاكم الاستئناف وبعض القضايا الواردة من محاكم النواحي (مخالفات).

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-1-5: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب	%	41	45	48	52	54
المؤشّر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب	%	50	51	53	54	56

على غرار الطور الاستئنافي تم اختيار هذه المؤشرات الفرعية باعتبارها تساهم مباشرة في المؤشر الرئيسي وقد تم تحديد النسب خلال السنوات القادمة بالاعتماد على التكوين التخصصي لفائدة القضاة خلال الفترة القادمة بالإضافة الى المعطيات الإحصائية المتوفرة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحد	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	%	45.6	46	49	53	55

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تناهز القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار 46 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. ولتحسين هذه النسب يعمل البرنامج على تحسين جودة تكوين القاضي وتمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. ومن المتوقع الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 55 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

- **الهدف1-2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:**

يندرج هدف تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد في إطار دمج جزء من المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء والمحور الثاني المتعلق بدفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وذلك بإعطاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار وإزالة كل العوائق في

النزاعات التجارية. كما يساهم هذا الهدف في توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، وتحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الاقتصادية والعقارية الصادرة.

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يمثل المؤشر مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة على عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة ويهدف هذا المؤشّر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار والاقتصاد الوطني وبإزالة كل العوائق في النزاعات التجارية.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجاريّة المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	97	98	99	100	103

تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ نسبة القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى خلال تصرف 2023 حوالي 98% ومن المبرمج بعد إدخال التعديلات اللازمة في النصوص التشريعية ذات العلاقة إحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال لغاية التسريع في فصل القضايا التجارية لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق نسبة فصل تتجاوز 103 %من عدد الأحكام الواردة خلال سنة 2026.

✓ المؤشّر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية:

يمثل المؤشر مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. يرتكز نشاط المحكمة العقارية على معادلة ثلاثية الأبعاد تقوم أساسا على تطهير الوضعية العقارية لكامل التراب الوطني وذلك من خلال توسيع مجال المسح

العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، كتحسين الموارد المالية للدولة الناتجة إقامة الرسوم العقارية وهو ما يقتضي توفر عنصرين أساسين و هما قدرة المحكمة على الفصل ايجابيا في جميع الملفات المنشورة لديها وفي أقصر الآجال مما يساهم في تفعيل دور العقار كأساس للنمو الاقتصادي و للتطور الاجتماعي.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية	%	103.32	100	105	110	115

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تقوم تقديرات المؤشر على الارتفاع المتواصل في نسبة فصل الملفات الواردة على المحكمة ايجابيا مع القضاء على الرصيد المتبقي والملفات العالقة. وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا الواردة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 115 %أو تفوقها خلال سنة 2026.

✓المؤشّر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف:

يهدف هذا المؤشر أساسا إلى الوقوف على جودة الأحكام الصادرة في الطور الابتدائي وما تتطلبه من دورات تكوينية لتحسين مكتسبات القضاة في المادة العقارية.غير أن الطبيعة الخصوصية للطعن بالاستئناف في المادة العقارية والتوجهات الفقه قضائية للدوائر الاستئنافية قد تحول دون تحقيق الهدف المذكور مما يكون معه من الأجدى اعتماد مؤشر نسبة القضايا الايجابية أي الصادرة بالتسجيل أو بالترسيم مقارنة بالعدد الجملي للملفات المفصولة مما يعكس دور المحكمة في تطهير الوضعيات العقارية الذي لا يكون إلا بالأحكام الايجابية.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-2-3: نسبة الأحكام العقاريّة التي تم إقرارها في طور الاستئناف	%	83.59	84.5	85.5	86	90

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

خلال سنة 2022 يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف 83.59 % من مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال نفس السنة وهو ما يعكس دور المحكمة في تطهير الوضعيات العقارية التي لا تكون إلا بالأحكام الايجابية. كما يبرز هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين ويعكس انخفاض نسبة نقض جودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات. وستعمل مصالحنا لبلوغ نسبة 90 %خلال سنة 2026 من الأحكام العقاريّة التي تم إقرارها في طور الاستئناف بالعمل على تدعيم التكوين التخصصي في هذا المجال بالتنسيق مع المعهد الأعلى للقضاء.

الهدف1-3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

يندرج هدف تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز في إطار المحاور الإستراتيجية عدد (01 و03) ويتمثل في تحسين الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إلى العدالة وذلك بعد إدماج جزء من المحور الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء وجانب من المحور الثالث المتعلق بتحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية. بحيث تكون الغاية من هذا الهدف تمكين كلّ فئات المتقاضين من النفاذ إلى العدالة دون تمييز من خلال تقريب خدمات مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل الاتصال والاستعمال الأنجع لتكنولوجيات المعلومات لتسهيل الخدمات عن بعد علاوة على دعم خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف.

المؤشرات:

✓ **المؤشّر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:**

يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى عدالة دون تمييز.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	71	71.5	72	73	74

تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 71 % خلال سنة 2022 من جملة المطالب المقدمة وقد تمّ العمل على متابعة نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خاصة بعد تفعيل وجوبية منح الإعانة العدلية لضحايا العنف ضد المرأة بداية من شهر مارس 2021 وبقية الفئات الهشة التي لا تقدر على تحمل مصاريف التقاضي. وبحلول سنة 2026 ينتظر أن تبلغ هذه النسبة 74 % من جملة المطالب المقدمة. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية الخصوصية دون تمييز. كما ان مشروع تنقيح امر الاعانة العدلية من شأنه المساهمة في بلوغ هذه النسبة.

✓ **المؤشّر 2.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:**

يتمثل هذا المؤشر في عدد الخدمات التي سيتمّ إنجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشّر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.

✓ **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-3-2: عدد الخدمات القضائية المتوفّرة عن بعد	عدد	5	8	10	11	30

▪ **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

لا يمكن تيسير النفاذ إلى العدالة دون رقمنة القضاء لإضفاء الشفافية اللازمة وتوفير خدمات قضائية عن بعد لفائدة المتقاضين وجميع المتدخلين لحماية الملفات وربح الوقت والتقليص من الاكتظاظ داخل المحاكم. لهذا السبب تم اختيار هذا المؤشر. وستعمل مصالح الوزارة على الترفيع في عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد لتبلغ سنة 2026 عدد 30 خدمة. حيث تمّ إلى اليوم توفير 7 خدمات وهي:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- خدمة فقه القضاء
- خدمة فهرس المكتبات للاطلاع على المنشورات والكتب بالمكتبة المركزية للوزارة
- خدمة تعمير الاستمارات والتسجيل عن بعد للمناظرات الخارجية لوزارة العدل (ملحقين قضائيين – محامين – السجون "ضباط إصلاح، ملازمين، عرفاء"-كتبة – عملة – مهندسين – تقنيين – متصرفين –أرشيفيين...)
- خدمة استخراج الاستدعاءات في مختلف المراحل (الكتابي، الشفاهي، الإختبارات الطبية...)
- خدمة الاطلاع على النتيجة النهائية والأعداد الكتابية عن بعد في مناظرة القضاء

وقد تم تحديد عدد هذه الخدمات من خلال الخطة الإستراتيجية للوزارة وعلى الاعتمادات المرصودة في إطار المخطط بالإضافة الى تعهد الإدارة العامة للإعلامية بإمكانية تحديدها.

✓ **المؤشّر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد:**

يهدف هذا المؤشر إلى إرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد إدارة جلسات ومحاكمات عن بعد من داخل السجون لبعض الموقوفين حسب رغباتهم وهو ما يساعد على توفير مصاريف تنقل المساجين إلى المحاكم، واختصار الزمن القضائي وتقليص الاكتظاظ بالمحاكم.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-3-3: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد	%		40	35	35	45

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر ضعيف حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 539 محاكمة خلال سنة 2022، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

-عدم تجهيز كل السجون بالمعدات (في طور الانجاز).

-الأطراف المتدخلة لهم سلطة اتخاذ قرار استعمال هذه التقنية من عدمه.

- استكمال تجهيز المحاكم والسجون بالمعدات اللازمة

- إصدار منشور يحدد مجال استعمال هذه التقنية الجديدة

بحيث من المتوقع أن يرتفع عدد المحاكمات عن بعد لتبلغ 1995 محاكمة خلال سنة 2026 أي بنسبة زيادة قدرها 45 % بالمقارنة مع سنة 2025.

✓ **المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة:**

يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي يتم إقرارها من طرف قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع عدد المطالب الحماية الواردة بالمحاكم في السنة. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

- **تقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	%		63	68.8	75	80

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 لتبلغ 63 % ومن المتوقع أن تكون نسبة الاستجابة لمطالب الحماية في حدود 80% خلال سنة 2026. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:

جدول عدد5: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	المؤشر1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	99	تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	215500	استكمال منظومة J-SHARE للقضاء المدني
					مراجعة النصوص المتعلقة بالإثبات في المادة الجزائية باعتماد الوسائل الفنية والعلمية
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة المدنية
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين في المادة الجزائية والمدنية
	المؤشر1-1-2: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	95			إحداث منظومة متابعة الأحكام القضائية
					تفعيل نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية
					مراجعة منظومة العفو والتماس إعادة النظر في المادة الجزائية
				157599	ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في المادة المدنية
	المؤشر1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	22	إدارة وتطوير مرفق العدالة		تحيين خطايا إجراءات الطعون في المادة المدنية
					ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في التحقيق
					مراجعة الاختصاص الوظيفي لمحكمة التعقيب
	المؤشر1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف	58.7	- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي		وضع وثيقة توجيهية للسياسة الجزائية في تونس
				7480	ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في مادة التحقيق
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجزائية والمدنية
	المؤشر1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	49			

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 – 2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني	المؤشر 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	99	تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	215500	ضبط مرجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجبائية، قانون الأعمال والاستثمار
					متابعة تنفيذ برنامج تكوين القضاة في المجال الاقتصادي والجبائي
					إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج المقاربة الاقتصادية بالمنظومة العدلية
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين التخصصي في مجال الوساطة التجارية
			إدارة وتطوير مرفق العدالة	157599	مراجعة القانون المتعلق بتحيين الرسوم العقارية والتقليص في الزمن القضائي
					متابعة تنفيذ برنامج التكوين التخصصي للقضاة في المادة العقارية
	المؤشر 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية	105			ضبط آجال لمختلف إجراءات التسجيل والتحيين العقاري
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة العقارية
	المؤشر 1-2-3: نسبة الاحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف	85.5	– تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7480	ضبط خارطة المسح الإجباري بالتعاون مع المتدخلين في المجال
					مراجعة التنظيم الهيكلي للمحكمة العقارية
					إصدار امر رئاسي يتعلق بالتوزيع الجغرافي للأقطاب القضائية وتعميم الدوائر التجارية ببقية المحاكم
					إصدار نص تشريعي يتعلق بإحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 –3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	المؤشر1–3–1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	72	تأجير القضاة والاشراف على المهن ذات العلاقة	215500	إضافة خدمات في الموقع الالكتروني للوزارة وفق اهتمامات المواطن والحكومة المفتوحة
	المؤشر: 1–3–2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	10			تعميم استغلال الإمضاء الإلكتروني
					مراجعة القانون المتعلق بالإعانة العدلية
					وضع إستراتيجية قطاعية للعدالة الرقمية والأمن السيبيريان متابعة2025–2030
					إصدار نص تشريعي يتعلق بإرساء نظام للمحاكمات الجزائية والجلسات المدنية عن بعد
					إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لجميع المحاكم
	المؤشر: 3.3.1: نسبة تطور المحاكمات عن بعد	35	إدارة وتطوير مرفق العدالة	157599	إعداد مخطط مديري لعدالة رقمية صفر ورقية
					إحداث سجل وطني إلكتروني للاستدعاء لدى المحاكم
					إصدار منشور يتعلق بتعميم المحاكمات عن بعد في المادة الجزائية
	المؤشر: 4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	68,8	– تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7480	إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي
					وضع إستراتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2025–2030
					متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال النوع الاجتماعي
					متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة
					إنشاء اتفاقيات مع الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية المهتمة بمقاربة النوع الاجتماعي في قطاع العدالة

(*) دعائم الأنشطة: يتعيّن أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

3.الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسّط المدى 2024-2026:

تم تحديد ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسّط المدى الخاصّ به حسب طبيعة النفقة بالاعتماد على النفقات الحقيقية للبرنامج وبعد إدخال التعديلات اللازمة المتوقعة خلال الثلاث سنوات المقبلة خاصة في باب التأجير باعتباره يمثل أكثر من80 %من الاعتمادات المخصصة له.

جدول عدد6:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان البرنامج	إنجازات 2022	ق.م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة (%)
نفقات التأجير	329178	343 000	348 850	5 850	**1,7%**
نفقات التسيير	9517	9 400	10 785	1 385	**14,7%**
نفقات التدخلات	1708	3 500	6 094	2 594	**74,1%**
نفقات الاستثمار	11438	16 000	19 400	3 400	**21,3%**
نفقات العمليات المالية		0	0	0	**0,0%**
المجموع	**351 841**	**371 900**	**385 129**	**13 229**	**3,6%**

جدول عدد7:

إطار النفقات متوسّط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات	ق. م تكميلي	تقديرات		
	2022	2023	2024	2025	2026
نفقات التأجير	329178	343 000	348 850	361 382	366 950
نفقات التسيير	9517	9 400	10 785	10 000	11 000
نفقات التدخل	1708	3 500	6 094	4 968	6 814
نفقات الاستثمار	11438	16 000	19 400	16 500	18 000
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**351 841**	**371 900**	**385 129**	**392 850**	**402 764**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**351 939**	**372 380**	**385 329**	**393 250**	**403 244**

تم تخصيص اعتمادات قيمتها 385.129 م.د خلال سنة 2024 منها مبلغ 348.850 مليون دينار مخصصة للتأجير، أي بنسبة تفوق 85 % ومن المنتظر أن تبلغ ميزانية البرنامج في حدود 2026 حوالي 402.764 مليون دينار وهي ميزانية ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تندرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وهو ما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف البرنامج الذي يرتكز أساسا على تقديم خدمات ذات جودة للمواطن.

بحيث أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم على مستوى الانتدابات لتعويض المحالين على التقاعد بالإضافة لمجابهة ارتفاع حجم العمل بالمحاكم، وكذلك في مجالات التسيير والاستثمار لأهميتهما في تحسين جودة الخدمات القضائية المسداة للمواطنين وفي النفاذ إلى العدالة.

البرنامج عدد2: برنامج السجون والإصلاح

- اسم رئيس البرنامج: في انتظار التسمية ....
- تاريخ توليه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من .....

1-تقديم البرنامج:

1.1-استراتيجية البرنامج:

يعمل برنامج السجون والإصلاح على إرساء منظومة سجنية تستجيب للمعايير الدولية ذات جودة وذلك من خلال توفير وتحسين ظروف إقامة المساجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية طيلة فترة العقوبة المسلطة عليه وتأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع عبر برامج التكوين والتشغيل بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة. كما يرمي البرنامج الى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية في ظل تنامي المخاطر والتهديدات خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال توفير الآليات ذات الجدوى واستنباط الحلول البديلة للتوقي من المخاطر بمختلف أنواعها.

كما أن إستراتيجية البرنامج تكرّس المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة، حيث يساهم البرنامج بصفة فاعلة في تنفيذ الأثرعدد1 والأثر عدد 3 للخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي المتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء وتدعيم آليات الاصلاح والتأهيل لضمان حسن اندماج المفرج عنهم أخذا بعين الاعتبار الفئات الهشة ومراعاة مفهوم النوع الاجتماعي.

كما أدرج برنامج السّجون والإصلاح مسالك وبرامج خاصة لإعادة إدماج الأطفال الجانحين نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين من خلال تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر.

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم **نقاط القوة** التالية:

- تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنة الإجراءات وذلك بتطوير وسائل تراسل المعطيات بين هياكل الهيئة العامة للسّجون والإصلاح.

- ❖ تركيز منظومات إعلامية تمكن من الولوج إلى المعلومة بسرعة وبدقة مما يمكن من تسريع الإجراءات والتخلي عن التداول الورقي للمواضيع.

- ❖ سياسة سجنية وإصلاحية تقوم على التأهيل والتكوين والتعليم من خلال تقديم برامج تأهيل فعالة للسجناء والسجينات لزيادة فرص إعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.
- ❖ ملاءمة المنظومة السجنية والاصلاحية مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على الاقتصاد الأخضر في إطار تحسين إقامة المودعين وذلك بإنتاج الطاقات المتجددة وترشيد مصاريف استهلاك المحروقات والطاقة الكهربائية واستغلال الاعتمادات الممكن ترشيدها في تحسين ظروف إقامة المودعين. والعمل على رسكلة النفايات العضوية واستغلالها كأسمدة لفائدة الضيعات الفلاحية وإعادة رسكلة النفايات البلاستيكية وإنتاج مواد قابلة للاستغلال.

- ❖ العمل على تمكين المساجين من حاجياتهم اليومية استئناسا بالخدمات الحياتية خارج إطار السجن في إطار أنسنة العقوبة.

- ❖ تقوية الرابط الأسري بين المودع وأهله في إطار إعادة إدماجه بالمجتمع المدني وذلك من خلال الزيارات المباشرة وقبول الأقفاف وتوفير الرعاية الصحية والعلاج النفسي اللازمين للسجناء.

وتتمثل أهم **النقاط التي يعمل برنامج السّجون والإصلاح على تحسينها:**

- ❖ مزيد تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المتداخلين في إعادة إدماج المودعين بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- ❖ البحث عن الاختصاصات المطلوبة بسوق الشغل والسعي لتكوين المودعين فيها لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة.

- ❖ العمل على تعزيز التدابير اللازمة للحد من معدلات العود للجريمة بين السجناء المفرج عنهم.

- ❖ يعمل البرنامج على تطوير الموارد الذاتية (بيع المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الورشات) وترشيد النفقات كإنتاج الأسمدة العضوية وتوفير الطاقة البديلة ورسكلة النفايات البلاستيكية في ظل ضعف الاعتمادات المرصودة لبرنامج السّجون والإصلاح خاصة المتعلقة بتسيير الوحدات العملياتية.

ترتكز الرؤية الاستراتيجية لبرنامج السّجون والإصلاح في إطار الخطة العامة للمهمة 2023-2025 على أهم المحاور الاستراتيجية التالية:

1. **تحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة**
2. **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
3. **تحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية.**

2.1: الهياكل المتدخلة:

يضمّ برنامج السجون والإصلاح مؤسسة الهيئة العامة للسجون والإصلاح والمؤسسات السجنية (30) ومراكز إصلاح الأطفال الجانحين (7). كما يضمّ مؤسسة المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي وحيد يتمثل في الإحاطة والدعم.

2-أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار تحقيق استراتيجية البرنامج تم تنزيل المحاور الاستراتيجية إلى ثلاث أهداف إستراتيجية:

1. **تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.**
2. **توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
3. **تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.**

❖الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الأول ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بتحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة ويرمي إلى مزيد تحسين ظروف الإيداع والإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية وخاصة إيلاء اهتمام أكبر للأم المرضعة والحامل نظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وبالتالي قمنا بإضافة مؤشر قيس جديد يضمن تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.1.2: المساحة المخصّصة لكلّ مودع:**

يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل مودع بغرف الإقامة بالوحدة السجنية أو الإصلاحية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح للترفيع في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية طبقا للمعايير الدولية التي تستوجب تخصيص 4 م^2 لكل سجين وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة.

- **تقديرات المؤشّر 1.1.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
الهدف 1.1				تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال		
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	م^2	1,38	1,56	1,36	1,36	1.36

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:**

ويعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعايير

الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1.36 م² لسنة 2026.في حين انها لا تتجاوز هذه النسبة 1,38 خلال سنة 2022 وهي نسب لا ترجع الى محدودية الفضاءات المخصصة فقط بل الى تنامي عدد المودعين بالسجون بحيث يصعب تحديد هذه النسبة بصفة دقيقة رغم مجهودات المهمة لتخصيص الاعتمادات اللازمة لبناء وتوسيع غرف المودعين والبحث عن آليات جديدة للعقوبة البديلة.

✓ **مؤشّر 2.1.2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل:**

يرمي هذا المؤشّر إلى إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم السجينة المرضعة والحوامل. يضمن هذا المؤشر تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

- **تقديرات المؤشّر 2.1.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	%	-	37.5	50	65	70

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة***

يتعلق هذا المؤشر بتخصيص فضاءات خاصة للأم المرضعة والحوامل وذلك مراعاة لخصوصية هذه الفئة الهشة في إطار أنسنة العقوبة.

وهو مؤشر بدأ العمل على تدعيمه ابتداء من سنة 2023 من خلال برمجة تهيئة فضاء للأم المرضعة والحوامل بسجن قفصة ضمن المشاريع الجديدة للهيئة العامة للسّجون والإصلاح والعمل على برمجة تهيئة فضاءات أخرى في باقي السّجون النسائية لسنتي 2024 و2025.

❖الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثاني ضمن المحور الاستراتيجي الثاني المتعلق بتأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.

ويرمي إلى تدعيم وتطوير برامج التأهيل وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية للمودعين، فالهيئة العامة على وعي تام بالدور الهام لهذه البرامج في إنجاح السياسة الإصلاحية، كما تسعى لتوفير التشغيل والتكوين على بعض الحرف والمهن وتكنولوجيات المعلومات التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيرا لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن مع توفير كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي.

وعلى إثر تطبيق برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن يتمتع المودعين المشاركين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصّة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظا على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

- **تقديم المؤشرات:**

- **المؤشّر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:**

يمثل هذا المؤشر أداة قيس نسبة المودعين المتمتعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي باعتباره العنصر الأساسي في إعادة ادماجهم في النسيج الاقتصادي من خلال اكتساب السجين لمهارات تمكنه من بعث مشاريع خصوصية أو العمل بالمؤسسات الاقتصادية بعد قضاء مدة العقوبة.

تقديرات المؤشّر 1.2.2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	21,61	24	26	26.5	27.5

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:**

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2026 تقدر بـ 27.5 والتي تمثل زيادة بـ 3.5 % مقارنة بتقديرات سنة 2023 وبالتالي فإن رؤية برنامج السّجون والإصلاح تتمثل في تمكين أكثر عدد ممكن من المودعين من الانتفاع ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي والذي يمثل العنصر الأساسي في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي.

كما تعمل الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على الترفيع في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية من 44 ورشة بصدد الاستغلال حاليا إلى 73 ورشة أي بزيادة تقدر بـ 29 ورشة جديدة متعددة الاختصاصات كما هو مبين بالجدول

التالي وهي موزعة على الوحدات السجنية التالية: القصرين، المرناقية، أوذنة، منستير، برج الرومي، برج العامري، سليانة، صفاقس، قابس، قبلي، قفصة، مرناق.

ع/ر	الوحدة	الورشة
1	القصرين	صناعات الحلفاء
2	المرناقية	وحدة صناعية رقمية للخشب
3	المرناقية	رسكلة النفايات البلاستيكية
4	المرناقية	الابتكارات والحرف اليدوية
5	المنستير	مخبزة عصرية
6	أوذنة	نجارة الألمنيوم
7	أوذنة	نجارة ال PVC
8	أوذنة	وحدة صناعية رقمية للصناعات الحديدية
9	أوذنة	صناعة الفضة
10	أوذنة	وحدة صناعية رقمية للخشب
11	أوذنة	رحي التوابل
12	أوذنة	صناعة مواد التنظيف
13	برج الرومي	صناعة مواد التنظيف
14	برج العامري	الأكلات الخفيفة والبيتزا
15	سليانة	نجارة الألمنيوم
16	سليانة	الخياطة الصناعية
17	صفاقس	جمع وتكبيس النفايات البلاستيكية
18	صفاقس	مرطبات
19	صفاقس	نجارة الألمنيوم
20	قابس	الخياطة الصناعية
21	قابس	نجارة الألمنيوم
22	قابس	مرطبات
23	قبلي	تركيب معدني
24	قبلي	صناعة مواد التنظيف

25	قفصة	مرطبات
26	مرناق	نجارة الأليمنيوم
27	مرناق	نجارة ال PVC
28	مرناق	صناعة الأحذية
29	مرناق	الخياطة الصناعية

المؤشّر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي: يعتبر هذا المؤشر أداة قيس نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي ويمثل مسار إدماج تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على تدعيمه من خلال تشريك أكثر عدد ممكن من المساجين من سنة إلى أخرى.

تقديرات المؤشّر 2.2.2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	50	60	55	60	65

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثّلاث سنوات القادمة:***

نلاحظ ارتفاعا في نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي مقارنة بإنجازات سنة 2022 ويعود هذا لحرص برنامج السّجون والإصلاح بهياكله المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين والمودعات للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة، وبذلك يكون العمل السجني هو مسار إدماج بالأساس الذي يبدأ منذ اللحظة الأولى للإيداع بالسجن ويتواصل طوال فترة الإيداع ويستمر بعد الإفراج.

هذا ونعمل على التنسيق مع جميع الأطراف المعنية لتنقيح النص القانوني لتشغيل المساجين للترفيع في العدد وفي قيمة الأجر اليومي حتى يكون حافزا لجميع المودعين والمودعات للاندماج في منظومة العمل باعتباره كذلك وسيلة علاجية بدرجة أولى.

المؤشّر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج: يهدف هذا المؤشّر إلى الإحاطة بالأطفال الجانحين لإعادة إدماجهم من خلال مواصلة تعليمهم أو مشاركتهم في التكوين أو التدريب المهني أو الانتصاب للحساب الخاص وقد أوكلت مهمة ترشيح الأطفال المودعين بمراكز إصلاح الأطفال "للجنة الجهوية للادماج" التي تنعقد بمراكز الاصلاح وتتعهد بجميع المصاريف والمنح والتمويلات التي تتطلبها هذه المسالك.

- **تقديرات المؤشّر 3.2.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	%	18	25	18.5	19	19.5

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:***

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر فإن النسبة المبرمجة تحقيقها لسنة 2026 تقدر بـ 19,5% والتي تشهد تراجع مقارنة بسنة 2023 بقدر بـ 5,5 ويعود هذا التراجع للصعوبات التي تعترض أعمال اللجان الجهوية للإدماج من حيث محدودية الجلسات المنعقدة لأسباب أمنية مختلفة مما يحرم انتفاع عدد كبير من الأطفال المغادرين للمركز من برامج الإدماج.

❖الهدف 2-3: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثالث ضمن المحور الاستراتيجي الثالث المتعلق بتدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية، ولا يمكن الحديث عن تحسين ظروف عمل هذه الفئة الخصوصية من الأعوان دون توفير الأمن اللازم للمؤسسات السجنية مما يفسر هذا الترابط بين هذين العنصرين.

وفي إطار المشاركة والانخراط في الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح سيسعى إلى

تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات.

وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين وتطوير ظروف العمل.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:**

يتمثل هذا المؤشر في السّعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

- **تقديرات المؤشّر 1.3.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السّجنية والإصلاحية	%	48.5	65	75	78	79

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:***

تبلغ نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية خلال سنة 2023 حوالي 65% ومن المبرمج بلوغ نسبة 79% خلال سنة 2026 .ويعود هذا لحرص الهيئة على إبرام صفقات متعلقة باقتناء تجهيزات خاصة والتي تتمثل في معدات أمنية وذلك لتعزيز الوحدات السجنية والإصلاحية بأسلحة لتدعيم القوة النارية وتجهيزها بمنظومة مراقبة بصرية والتي ستدخل حيز الاستغلال الفعلي خلال سنة 2023 بعد إتمام جميع إجراءات القبول الوقتي للتجهيزات وتركيزها بمختلف المؤسسات السجنية والإصلاحية إضافة إلى تفعيل منظومة التفتيش واعتماد أجهزة كشف المعادن وتحديث قاعات المراقبة على المستويين المركزي والجهوي.

المؤشّر 2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية:

يتمثل هذا المؤشّر في تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك المحروقات للتسخين. وهو ما من شأنه تأمين استمرار تزويد الوحدات السجنية بالماء الساخن في كل الأوقات وتفادي استعمال التيار الكهربائي للتسخين وبالتالي تحسين ظروف إيداع المساجين (توفير الماء الساخن للمودعين للاستحمام) لتفادي الفوضى التي قد تهدد سلامة المؤسسات وظروف العمل.

- **تقديرات المؤشّر 2.3.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	%		15	20	30	40

- ***تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات القادمة:***

تسعى الهيئة إلى تقليص المصاريف المتأتية من استهلاك الطاقة من خلال تعميم استغلال الطاقة الشمسية بصفة تدريجية خلال المخطط 2023-2024 لتبلغ نسبة 40 % خلال سنة 2026.

✓ **المؤشّر 3.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية:**

يهدف هذا المؤشّر إلى السّعي لتركيز منظومة الطاقة الفولطاضوئية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك الطاقة الكهربائية. وهو ما من شأنه تأمين استمرار تزويد الوحدات السجنية بالكهرباء في كل الأوقات لتفادي الانقطاع المفاجئ وبالتالي تحسين ظروف العمل وتأمين سلامة المؤسسات والاعوان والمودعين

- **تقديرات المؤشّر 3.3.2:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	%		2.7	5.4	5.4	9

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثّلاث سنوات لقادمة:**

تسعى الهيئة إلى تعميم الطاقة الفولطاضوئية بصفة تدريجية على الوحدات السجنية والإصلاحية لتبلغ نسبة 9 %خلال سنة 2026.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:

جدول عدد8:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السّجون والإصلاح

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 2-1 **تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف يداع النساء والرجال والأطفال**	**المؤشر 2-1-1:** المساحة المخصّصة لكلّ مودع	1.36	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 27.700 دفع:114.726	-التعديل الدوري لتوزيع المساجين بغرف الوحدات السجنية. -تسليم أدباش المساجين إلى أهاليهم مما سيوفر أكثر مساحات بالغرف السجنية. -تهيئة فضاءات الأم السجينة المرضعة والحامل. -تكثيف القوافل الصحية بين الوحدات السجنية وتشريك أطباء الاختصاص اعتمادا على رزنامة محددة في الغرض.
	المؤشر 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	50	- تنفيذ سياسة السجون والإصلاح		

الهدف 2-2 **توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود**	**المؤشر 2-2-1:** نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	26	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 2.000 دفع: 8.120	– إبرام إتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الإتفاقيات السارية المفعول
	المؤشر 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	55	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد:2.950 دفع: 3.800	–مراجعة القرار الوزاري المتعلق بتشغيل المساجين من حيث الشروط وبما يتيح الترفيع في هذه النسب. – ابرام اتفاقيات تشغيل المساجين مع الهياكل العمومية وخاصة البلديات.
	المؤشر 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	18.5	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	دفع: 28.577	–مراجعة الأمر عدد 2423 لسنة 1995 المتعلق بالنظام الداخلي الخاص بمراكز إصلاح الأطفال الجانحين. –العمل على استغلال للفضاءات المتوفرة بمراكز الاصلاح لفصل الأطفال الجانحين حسب الشريحة العمرية. – التنسيق مع وزارتي التشغيل والتكوين المهني والشؤون الإجتماعية لتدعيم برامج الإدماج بعد الإفراج.
الهدف 2-3 **تحديث أمن المؤسّسات السجنية**	**المؤشر 2-3-1:** نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	75	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	تعهد: 27.300 دفع:386.270	– التحسين الدوري للمخططات الأمنية بالوحدات السجنية والإصلاحية. –إحداث آلية لتقييم المخاطر للمساجين المتطرفين. – التوظيف الأمثل للموارد البشرية

والإصلاحية وتحسين ظروف العمل					على مستوى تأمين الوحدات. –وضع مدونة أخلاقيات المهنة لموظفي السّجون والإصلاح –اقتناء منظومات وتجهيزات خاصة
	المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	20	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	دفع: 1.000	استغلال الطاقات المتجددة للضغط على المصاريف الخاصة بالطاقات الطبيعية (المحروقات والكهرباء)
	المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	5.4	– قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح – تنفيذ سياسة السجون والإصلاح		

(*) دعائم الأنشطة: يتعيّن أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

3.الميزانية وإطار نفقات برنامج السّجون والإصلاح متوسّط المدى 2024-2026:

جدول عدد9: تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان البرنامج	إنجازات 2022	ق.م 2023(1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة (%)
نفقات التأجير	373 124	411 200	421 100	9 900	2,4%
نفقات التسيير	43 098	47 260	57 441	10 181	21,5%
نفقات التدخلات	994	1 000	1 000	0	0,0%
نفقات الاستثمار	25 668	24 000	28 687	4 687	19,5%
نفقات العمليات المالية	0	**0**			
مجموع البرنامج	**442 884**	**483 460**	**508 228**	**24 768**	**5,12%**

جدول عدد10:

إطار النفقات متوسّط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات	ق. م 2023	تقديرات		
	2022		2024	2025	2026
نفقات التأجير	373 124	411 200	421 100	428 718	454 574
نفقات التسيير	43 098	47 260	57 441	63 500	66 000
نفقات التدخلات	994	1 000	1 000	1 000	1 000
نفقات الاستثمار	25 668	24 000	28 687	29 182	33 138
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**442 884**	**483 460**	**508 228**	**522 400**	**554 712**

المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	409 900	489 549	514 317	528 550	560 912

تم تخصيص اعتمادات قيمتها 508.228 م.د خلال تصرف سنة 2024، أي بزيادة قدرها 24.768 م. د تمثل نسبة 5.12 % وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المؤسسات السجنية والإصلاحية المتعلقة خاصة بمجال إعاشة المودعين والتي تمثل حوالي 60 % من جملة الاعتمادات المرصودة لفائدتها والتي تعكس التزام مؤسسة السّجون والإصلاح بالتوجهات العامة للدولة في مجال حقوق الإنسان إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ونسبة التضخم. إضافة إلى ارتفاع نفقات استهلاك الوقود نظرا لتعدد الخدمات والمهام الأمنية والجزائية التي تؤمنها الهيئة العامة للسّجون والإصلاح والوحدات السجنية والإصلاحية بصفة يومية والمتعلقة أساسا بعملية نقل المساجين للدوائر القضائية والمستشفيات. إلى جانب ارتفاع النفقات التي تخص مجال النظافة واقتناء الأدوية للمودعين.

وكذلك لتوفير الاعتمادات اللازمة للمشاريع بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة والمتعلقة بإعادة تهيئة بعض الوحدات السجنية التي تعاني من بنية تحتية مهترئة تتطلب مزيد من العناية إضافة إلى بناء فضاءات وأجنحة سجنية جديدة تعوض القديمة.

أما بالنسبة لإطار نفقات متوسط المدى فإن الإعتمادات المقترحة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة تحافظ على نسبة الزيادة باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد وارتفاع كتلة الأجور المرتبطة أساسا بضرورة برمجة انتدابات جديدة إضافة إلى الترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 554,712 مليون دينار موفي سنة 2026 دون اعتبار الموارد الذاتية.

البرنامج عدد9: برنامج القـــيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج: السيّد محمد كريم نافع، متصرف عام

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01جوان 2022

1. تقديم البرنامج:

1.1-الإستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة في إرساء إدارة عصرية تعتمد على تقنيات التصرف الإداري الحديث وتوفير الدعم المادي والبشري واللوجستي والتقني الضروريين وتسخيرهم لخدمة برنامجي العدل والسجون والإصلاح، قصد المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على ضمان التنسيق مع البرامج العملياتية مع تفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام تسييريّة متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا.

ويشكو برنامج القيادة والمساندة من بعض الإشكاليات التي تعيق الوصول إلى الأهداف المرسومة والمتمثلة أساسا في تطور كتلة الأجور في ظل محدوديّة الاعتمادات المرصودة، بحيث أصبح عنصر التحكم في كتلة الأجور هاجسا بالنسبة للبرنامج. كما يجدر التنويه بأن عدم إقرار انتدابات جديدة خاصة في سلكي العملة والأرشيف بات أمرا يؤثر على حسن سير مرفق العدالة في العديد من المحاكم. كما يواجه البرنامج إشكاليات متعلقة بالموارد المالية المتمثلة أساسا في ضعف الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير في حدود 2.5 % لا سيما وان أسعار اغلب المواد شهدت ارتفاعا كبيرا بما في ذلك الورق، المحروقات، الكهرباء والغاز، الماء.. الشيء الذي سيساهم في تسجيل متخلدات ذات أثر سلبي على ميزانية المهمة.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية ومشمولات برنامج القيادة والمساندة فيما يلي:

- ✓ **حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية**
- ✓ **تطوير المنظومة المعلوماتية والسياسة الاتصالية**
- ✓ **تحسين العلاقة مع المتعاملين مع الإدارة**

✓ **تحقيق تكافئ الفرص بين النساء والرجال في الإدارات المركزية والجهوية**

1-2 الهياكل المتدخّلة:

تتدخل في تنفيذ برنامج القيادة والمساندة عديد الهياكل على المستوى المركزي والمتمثلة في الإدارات المركزية كالديوان والتفقدية العامة و بقية الإدارات العامة تحت الإشراف، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة للإعلامية ومركز الدراسات القانونية والقضائية والإدارات الجهوية للعدل وكذلك يتدخل ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل كفاعل عمومي في تنفيذ السياسة العمومية.

ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى المركزي: **القيادة والمساندة المركزية** و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: **المساندة والدعم الجهوي.**

2-أهداف ومؤشّرات الأداء:

1.2-تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

نظرا لأن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات فقد تمّ إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تمّ الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

▪الهدف1.9: تحسين حوكمة المهمة:

يتمثل هذا الهدف في خلق مناخ عمل يساعد على تنفيذ إستراتيجية المهمة من خلال تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط مع تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنفيذ السياسات العمومية كما يستند هذا الهدف إلى المحور الرابع من مخطط الوزارة المتعلق بتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والمحور الخامس المتعلق بانفتاح المنظومة العدلية على محيطها الداخلي والخارجي.

المؤشرات:

✓المؤشّر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط:

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2024-2026 ومدى التزام جميع هياكل الوزارة في تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تحت إشرافها في الآجال المتفق عليها.

- **تقديرات المؤشّر 1.1.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	%	-	34.5	50	100	100

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100 % خلال سنة 2026 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف. بحيث يضمن تحقيق هذا المؤشر تنفيذ المخطط العام للمهمة وبالتالي تحقيق جزء كبير من الخطة الإستراتجية.

▪ الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

يتمحور هذا الهدف حول العمل على تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال تحسين مردودية الأعوان عبر توفير التكوين اللازم من أجل النهوض بالقدرات وحسن التأطير ودعم تنمية الخبرات والمعارف. كما أن إعادة توظيف الأعوان العموميين في غير مراكز عملهم في صورة سوء التوزيع مع إسناد منح تحفيز دون اللجوء إلى إنتدابات جديدة من شأنه أن يضمن حسن التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص والتقليص من كتلة الأجور.

وقد تمّ اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالي:

المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.2.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات وهو يهدف ذلك لتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور وحسن توزيع الموارد البشرية حسب المهام والنشاط.

▪ تقديرات المؤشّر1.2.9:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-2-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	%	-0.76	3	2.5	2	1.5

▪ تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي

للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور والتقليص في الانتدابات، لتبلغ 1,5% خلال سنة 2026.

✓ **المؤشّر 2.2.9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا:**

يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

- **تقديرات المؤشّر 2.2.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	%		36	38	40	43

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

من المنتظر أن ترتفع نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا لتبلغ 43% خلال سنة 2026 وهو أمر منطقي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70 %من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة. بالإضافة إلى البرامج التوعوية التي تعمل مختلف هياكل الدول على ترسيخها عند عامة المسؤولين وفرض مسألة التناظرعند تقلد المناصب العليا.

✓ **المؤشّر 3.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين:**

يتمثل المؤشر في نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعيّة للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهويّة لتحسين مردودية الأعوان وتقديم خدمات ذات جودة.

- **تقديرات المؤشّر3.2.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين	%	83.26	93	95	97	98

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثّلاث سنوات:**

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2022 سوى 83.26 % وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيع من هذه النسبة لتبلغ حوالي 98 % خلال سنة 2026.

- **الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:**

يتمحور هذا الهدف حول تأمين التصرف الناجع في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية.بالإضافة إلى ارتباطه بالمحور الثالث المتعلق بدفع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال في جانبه المتعلق بتعزيز الموارد المتأتية من الترفيع في معاليم الخطايا لفائدة ميزانية الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليّات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدم عمليات صيانة المباني مع ما تم برمجته،
- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات والتجهيزات في الآجال.

المؤشرات:

✓المؤشّر 1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

يتمثل هذا المؤشر في حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

- **تقديرات المؤشّر1.3.9:**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-3-1: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية	%	0.99	8	6	5	4

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة حيث أن أسقف الميزانيات المحددة من قبل مصالح وزارة المالية لا يعكس الحاجيات الحقيقية في بعض الأحيان. بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من مشاريع الاستثمار على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يبقى هامش الخطأ في حدود 4 % مقبولا إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

✓المؤشّر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة:

يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.

- **تقديرات المؤشّر2.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة	%	0	5	10	20	22

تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:

تمّ ترسيم إعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وباعتبار غلاء المعدات المستعملة في هذا المجال ومحدودية الإعتمادات المبرمجة، ومن المبرمج أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة حوالي 22 % بحلول سنة 2026.

✓ **المؤشّر 3.3.9: نسبة التطور السنوي في الموارد الماليّة المتأتية من خطايا التقاضي:**

في إطار تثمين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطوّر السنوي في الموارد الماليّة للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.

- **تقديرات المؤشّر3.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-3-3: نسبة التطوّر السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي	%	0	10	20	45	42

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2023-2025 مراجعة تعريفة بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخيل هذه الخطايا بما قدره 42 % خلال سنة 2026 بالمقارنة مع سنة 2023.

✓ المؤشّر 4.3.9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار:

يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلدة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتمّ إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهويّة مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة كما أن ضعف الإعتمادات المرصودة للوزارة في باب التسيير والتضخم الملحوظ في أغلب المواد الاستهلاكية يولد ديونا محققة ترتفع سنويا في ظلّ ضعف الإعتمادات المرصودة. وللغرض تمّ إحداث هذا المؤشر لمتابعة ديون المهمة والعمل على الحد منها قدر المستطاع.

- **تقديرات المؤشّر4.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-3-4: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار	%	-	16.1	16.8	14	10

- **تفسير تقديرات المؤشّر على مدى الثّلاث سنوات:**

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الإعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث ستعمل مصالحنا على ترشيد هذه النفقات من خلال العديد من الأنشطة الفرعية كاستعمال الطاقة البديلة ونظام حصص تزويد المحاكم بالمعدات والوسائل حسب حجم العمل. من المتوقع أن تتقلص نسبة الديون من 16 إلى 10 % من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2026 على أن يقع الترفيع في الاعتمادات في هذا الباب خاصة بالنسبة للمواد التي تشهد زيادة في الأسعار.

- 2-2: تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الاداء:

جدول عدد 11: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 9-1 **تحسين حوكمة المهمة**	**المؤشر 9-1-1:** نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	**50**	**القيادة والدعم**	19675	• إعداد الإستراتيجية القطاعية والتوجهات الإستراتيجية • إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة. • مراجعة المنظومة الإحصائية • مراجعة الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
الهدف 9-2 **تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص**	**المؤشر 9-2-1:** نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	**2.5**	**التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية**	22994	وضع سياسة للموارد البشرية وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية التصرف في المسار المهني للموظفين متابعة طور المسار المهني للنساء تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، لتدريب على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة والنوع الاجتماعي) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تكوين الاعوان في مجال التصرف الإداري الحديث
	المؤشر 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	38			
	المؤشر 9-2-3: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين	**95**			

الهدف 9-3 **ضمان ديمومة الميزانية** **وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة**	**المؤشر 9-3-1:** نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية	**6**	**القيادة والدعم**	8118	إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها التصرف في أسطول السيارات
	المؤشر 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة	10	**الدعم والمساندة الجهوية**		الإنتاج الذاتي للطاقات المتجددة إعداد مخطط مديري للاقتصاد الأخضر
	المؤشر 9-3-3: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي	20			
	المؤشر 9-3-4: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار	16.8	**القيادة والدعم**		

3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد12:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المطلوبة	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل	الهدف 9-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	أ- صيانة المساكن المعدّة للكراء دعم الرصيد العقاري المعدّ للكراء لإنجاز ما لا يقلّ على 500 مسكنا بمختلف الجهات لاعتبار تزايد عدد الدوائر القضائية والقضاة والأعوان	100	100
		بناء 6 مساكن بباجة	246	200
		تنفيذ برامج الصّيانة والتعهّد بصفة دورية: إزالة وإعادة بناء 8 مساكن بالكاف	250	100
		توفير مساكن معدّة للتملّك بأسعار مدروسة: بناء 12 مسكنا بكلّ من القيروان ونابل والمنستير	800	
		منحة توازن : تغطية الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل	50	
		المجموع	**1446**	**400**

2. الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسّط المدى 2024-2026:

جدول عدد13:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق.م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة (%)
نفقات التأجير	21 538	23 000	23 313	313	1,4%
نفقات التسيير	14 060	15 320	16 154	834	5,4%
نفقات التدخلات	4 575	4 770	6 770	2 000	41,9%
نفقات الاستثمار	5 128	9 550	7 000	-2 550	-26,7%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,0%
مجموع البرنامج	**45 301**	**52 640**	**53 237**	**597**	**1,1%**

دون اعتبار الموارد الذاتية

جدول عدد14:

إطار النفقات متوسّط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات	ق. م	تقديرات		
	2022	(1) 2023	2024	2025	2026
نفقات التأجير	21 538	23 000	23 313	23 900	24 200
نفقات التسيير	14 060	15 320	16 154	16 500	18 000
نفقات التدخل	4 575	4 770	6 770	6 032	6 386
نفقات الاستثمار	5 128	9 550	7 000	7 500	8 500
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**45 301**	**52 640**	**53 237**	**53 932**	**57 086**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**45 421**	**52 720**	**53 317**	**54 032**	**57 186**

تم تخصيص اعتمادات قيمته 53,237 م.د خلال تصرف سنة 2024، أي بزيادة قدرها 597 أ. د تمثل نسبة 1.1 % وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير الإدارات والمؤسسات التابعة لإشراف البرنامج وهي إعتمادات ضعيفة يصعب بها توفير الحاجيات الأساسية. في حين شهدت نفقات الاستثمار تراجعا ملحوظا بأكثر من 26% وذلك باعتبار الظرف الاقتصادي الصعب للبلاد وقرار تأجيل انجاز أغلب مشاريع البناءات الإدارية. بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور. ويبقى ارتباط الاعتمادات المبرمجة بتحقيق الأهداف نسبي بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة باعتبار أن مسألة ديمومة الميزانية والحوكمة الرشيدة تتطلب حدا أدنى من الاستقرار على مستوى الأسعار. لذلك فإن إطار النفقات متوسط المدى المخصصة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة يبقى محدود الفاعلية باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد مثل الورق والوقود والكهرباء والغاز وكذلك ارتفاع كتلة الأجور الناتج عن تعديل كلفة الانتدابات الخصوصية والترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 57,186 مليون دينار في موفي سنة 2026.

الملاحق

بطاقة مؤشرات أداء
برنامج العـــــدل

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا الجزائية الواردة خلال السنة) *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1]:** بلوغ نسبة 105 % سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشّر1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	%	108	98	99	100	105

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أنّ القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة تكتسي أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. ويطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيع في نسبة الفصل لتبلغ 105 % خلال سنة 2026. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن تعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

1.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي

مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** يمثل هذا المؤشر نسبة القضايا المفصولة في المادّة المدنية من جملة القضايا المنشورة بالمحاكم خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر للتسريع في البت في هذا النوع من القضايا باعتبارها يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة خلال السنة/(مجموع عدد القضايا المدنية الواردة خلال السنة) *100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1]:** بلوغ نسبة 104 % سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشّر2.1.1: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى	%	**101**	93	95	100	104

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة القضايا المدنية خلال سنة 2022 حوالي 101 % من جملة الأحكام المدنية الواردة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القادمة باعتبار تنقيح التشريعات ذات العلاقة بحيث من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتبلغ 95% خلال سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** : تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشّر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه بإعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة يضرب في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** مجموع القضايا المخزونة في آخر السنة/ عدد القضايا المفصولة خلال السنة* 12
2. **وحدة المؤشر:** عدد الاشهر
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[2]: 19 شهرا سنة 2026

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	عدد الاشهر	24.76	23	22	20	19

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال المعطيات يتبين أن الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24.76 شهرا خلال سنة 2022 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 19 شهرا خلال سنة 2026 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

[2]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تتمثل نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف في عدد القضايا التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشّر إلى تقييم جودة وقيس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد القضايا التي تمّ إقرارها في مرحلة الاستئناف/ مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة * 100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[1]:بلوغ نسبة 64 % سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف	%	54.6	56.7	58.7	62	64

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 56.7 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما ان البرنامج يطمح إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 64 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام المستأنفة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. **تعريف المؤشر:** تتمثل نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور التعقيب في عدد القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية باعتبارها تنظر استئنافيا في بعض القضايا الواردة من محاكم النواحي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الاحكام التي تمّ إقرارها في مرحلة التعقيب/ مجموع عدد القضايا الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم النواحي(المخالفات) خلال السنة * 100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3]:** بلوغ نسبة 55 % سنة 2026 من المؤشر.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

[3] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	%	45.6	46	49	53	55

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار تناهز 46 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. كما يطمح البرنامج إلى الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 55 % خلال سنة 2026 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العمل على تحسين قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادّة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية عبر إحداث أقطاب قضائية تجارية ومعالجة الديون المتعثرة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4]:** بلوغ نسبة 103 % خلال سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة.

[4] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.	%	97	98	99	100	103

2 . تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنّ العدد الجملي للقضايا التجارية المفصولة يمثل رافدا هاما لتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وذلك بتسوية النزاعات في المادة التجارية. وبالتقليص في الزمن القضائي في هذه النزاعات الهامة. بحيث تأمل مصالحنا إلى بلوغ نسبة 103 % في فصل القضايا في المادة التجارية خلال سنة 2026.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- التكوين التخصصي للقضاة
- توفير أقطاب خاصة لنزاعات الأعمال

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

III- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشّر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البتّ في القضايا المنشورة لديها خلال السنة القضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

IV- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا العقارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا العقارية الواردة خلال السنة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5]:** بلوغ نسبة 115 % خلال سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المحكمة العقارية بتونس.

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

2.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشّر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية.	%	103	100	105	110	115

3.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يمكن هذا المؤشر من تفعيل دور المحكمة العقارية كقاطرة للبناء الاقتصادي و ضامنة للامن العقاري من خلال تطهير الوضعيات العقارية العالقة و اختصار الزمن القضائي والتركيز على الوضعيات العقارية المتشعبة كالرسوم العقارية المقامة فوقها تجمعات سكنية كبرى أو منشئات فلاحية أو صناعية متعددة و ذلك بالتنسيق مع الهياكل العمومية المختصة كالوكالة العقارية الفلاحية و الوكالة العقارية للسكنى و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الخ... مما أضفى على عمل المحكمة نجاعة أكبر وساهم في تذليل بعض الصعوبات مما يجعل من المحافظة على هذه النسبة في مرحلة أولى هدفا مهما يمكن المحكمة من تسوية الملفات العالقة.

4.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إنّ أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجباري اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مادية هامة كتوفير

السيارات وأوتاد التحجير بالإضافة إلى الموارد البشرية من قضاة و كتبة وأعوان كما أن تهيئة الملفات وتجهيزها للفصل يتطلب الترفيع في عدد الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري نظرا لدورهم في ضبط الحالة المادية وإعداد الأمثلة الهندسية الوقتية. بالإضافة لذلك فان المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي على ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية و المتكونة من ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري و الديوان الوطني للملكية العقارية و الوكالات العقارية العمومية مما يجعل من تطوير نشاط المحكمة يقتضي التنسيق الدقيق مع الهياكل المذكورة كما يقتضي الترفيع في عديد اللجان المسحية خاصة مع ما يتطلبه ذلك من موارد بشرية و مادية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-3

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

VI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: (**مجموع القضايا العقارية المفصولة التي تمّ إقرارها في طور لاستئناف / مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال السنة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](**Valeur cible de l'indicateur**):** بلوغ نسبة 90 % خلال سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المحكمة العقارية بتونس.

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشّر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف	%	83.5	84.5	85.5	86	90

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعكس هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية و مقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة نقض الأحكام الايجابية جودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات و الأبحاث التي تستوجبها الملفات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الطبيعة الخصوصية للطعن بالاستئناف لدى المحكمة العقارية لا تمكن من تحقيق أهداف هذا المؤشر خاصة وأنّ إقرار الأحكام الصادرة بالرفض عن الدوائر الابتدائية لا يمكن من تطهير الوضعيات العقارية و فض الإشكاليات العالقة.
- قد يكون من الأجدى اعتماد مؤشر نسبة الأحكام الايجابية الصادرة عن المحكمة العقارية والذي يعكس دور المحكمة في تثمين العقار و تمكينه من القيام بدوره في المنظومتين الاقتصادية و الاجتماعية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز
2. **تعريف المؤشر:** يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد المطالب التي وقع الاستجابة لها / العدد الجملي لمطالب الإعانة العدلية خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات ذات طابع إداري.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7]:** 74 % خلال سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

[7] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	71	71.5	72	73	74

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خلال الفترة 2017-2023 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 71 % خلال سنة 2022، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 74 % خلال سنة 2026. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز خاصّة مع صدور منشور يوجب تقديم الإعانة العدلية للمرأة المستهدفة للعنف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- توفير الإعتمادات اللازمة للغرض
- تنقيح التشريع الجاري به العمل لتسيير شروط الحصول على الإعانة العدلية خاصّة لمختلف الفئات الهشّة ضمانا لحقّ التقاذ إلى العدالة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد الخدمات القضائية عن بعد التي سيتم انجازها وتوفيرها للمواطن
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** نهاية السنة القضائية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8]:** 30 خدمة خلال سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

[8] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	عدد	5	8	10	11	30

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

وتتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها الوزارة عبر بوابة JUSTICE إلى حدود سنة 2021 في:

- ✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- ✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- ✓ خدمة فقه القضاء
- ✓ خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل
- ✓ خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

وينتظر أن تبلغ عدد الخدمات القضائية عن بعد 30 خدمة خلال سنة 2026.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- عدم تحيين الكتبة للمعطيات في الآجال مما ينجر عنه تنقل المحامي أو المواطن للمحكمة نظرا لأن هناك آجال استئناف وتعقيب يجب عدم تجاوزها واحترامها.

- المنظومات المدنية والجزائية الحالية بالمحاكم تستجيب تقنيا الى حد الآن لتوفير المعلومة اللازمة لذا يجب استغلالها استغلالا كليا خاصة المنظومات المدنية بالابتدائيات ومحاكم نواحي التي نلاحظ عدم استعمالها في معظم المحاكم مما ينجر عنه عدم توفر الخدمة عن بعد في القضايا المدنية ونحيطكم علما ان هناك محاكم تعمل بهاته المنظومات.

ملاحظة: عدد عمليات البحث يوميا بمنظومات الاسترشاد عن بعد تقدر مابين 35000 – 40000 عملية بحث.

-قضايا التعقيب والقضايا العقارية كلها متوفرة عن بعد لفائدة المحامين فقط.

- القضايا المدنية والجزائية والشكايات والمحاضر متوفرة للمتقاضين والمحامين ابتداء من سنة 2015

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة العدل بربطها بالمنظومات الإعلامية وإرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:) مجموع عدد** المحاكمات عن بعد خلال السنة (N)-مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) /عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) خلال السنة*100.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات من المحاكم.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[9]:** بلوغ نسبة 45 % سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للإعلامية.

[9] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر3.3.1: نسبة تطور عدد المحاكمات عن بعد	%	-	40	35	35	45

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر قليل حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 539 محاكمة خلال سنة 2022،

وينتظر أن يرتفع هذا العدد ليبلغ 1995 محاكمة عن بعد خلال سنة 2026، أي بنسبة زيادة قدرها 45 % بالمقارنة مع سنة 2025.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بعض النقائص التقنية على غرار غياب التجهيزات في بعض السجون في كامل الجمهورية.

- عدم خوض تجربة المحاكمة عن بعد من قبل بعض المحاكم بالرغم من تركيز كافة المعدات الازمة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع عدد مطالب الحماية الواردة في السنة وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج.
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد قرارات الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة / عدد مطالب الحماية المقدمة من طرف النساء المعنفات في السنة * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التفقدية العامة
4. **تاريخ توفر المؤشر:** شهر جانفي من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80 خلال سنة 2026.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة (إدارة الإحصائيات).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر4.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الحماية المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	%		63	68.8	75	80

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 لتبلغ 63 % . ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 80% خلال سنة 2026. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تقديم تكوين في مجال العنف ضد المرأة.
- العمل على توعية المرأة في هذا المجال.

بطاقة مؤشرات الأداء
لبرنامج
السّجون والإصلاح

بطاقة مؤشرا لأداء: المساحة المخصصة لكل مودع

رمز المؤشر : 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. **تعريف المؤشر**: المساحة المخصصة لكل مودع: الترفيع في المساحة المخصصة لكل مودع من خلال إحداث سجون جديدة وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية والتي تستوجب تخصيص 4 م^2 لكل مودع.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** نعم.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** المساحة الجمليّة للفضاءات المخصّصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة (يتم الإعتماد على معدل عدد المساجين في احتساب المؤشر نظرا وأن عدد المساجين يتغير يوميا طبقا للأحكام القضائية الصادرة).
2. **وحدة المؤشر:** المتر مربع / سجين
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية/*المسؤول: مدير الوحدة.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** بداية كل سنة موالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[10]** : 1.36 م^2 سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.**

[10] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (باعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	م^2	–	–	–	–	–
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)	م^2	1,38	1,56	1,36	1,36	1,36

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

ويعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعايير الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1.36 م^{2}لسنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ عدم تفعيل العقوبات البديلة.
- ✓ عدم استغلال سجن بلي.
- ✓ عدم توفر الموارد المالية لإنجاز برامج تدعيم مساحات إقامة للمساجين.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

رمز المؤشر : 2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. **تعريف المؤشر**: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل: إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم المرضعة والحامل .
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة،
4. **نوع المؤشّر**: مؤشر نتائج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: عدد الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل/ الوحدات السجنية النسائية.**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفر المؤشر:** بداية كل سنة موالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 70% سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	%	-	37.5	50	65	70

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 70% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 وذلك حسب النسق الحالي لإنجاز مشاريع تهيئة فضاءات لفائدة الأم السجينة الحامل أو المرضعة.

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- نقص الاعتمادات المرصودة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. **تعريف المؤشر:** تكوين المساجين في اختصاصات متعددة يتم على إثرها التحصّل على شهائد في مجال التكوين والتدخل لفائدتهم لبعث مشاريع بعد الافراج وبالتالي إعادة إدماجهم في المجتمع.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر : (عدد المودعين المتكونين والمؤهلين بالسّجون+عدد الأطفال المتكونين بمراكز الإصلاح/عدد المترشحين للتكوين والتأهيل بالوحدات السجنية والإصلاحية) * 100**

عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** نهاية مارس من السنة الموالية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[11] : 27.5 % سنة 2026.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لتنسيق برامج التكوين والتنشيط والتأهيل.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	21.61	24	26	26.5	27.5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 27.5 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات تأهيل وتكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية لتنويع وتطوير برامج التكوين حسب حاجيات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ نقص في عدد الإطار المشرف على التكوين المهني والفلاحي بالسّجون ومراكز الإصلاح.
- ✓ نقص وضيق وعدم وظيفية بعض فضاءات التكوين لقدمها.

[11] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

- ✓ ضعف نسب إقبال المساجين على الانخراط في برنامج التكوين والتأهيل بسبب تواتر مناسبات العفو والسراح الشرطي وقلة الحوافز ومحدودية المقاييس والشروط المعتمدة لبرنامج التأهيل.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. **تعريف المؤشر:** تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشر منتوج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
4. **تاريخ توفر المؤشر :**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 65 % سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التصرف في الضيعات الفلاحية.

6. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	50	60	55	60	65

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 65 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تشغيل المساجين وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات التشغيل بالوحدات السجنية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية للترفيع في نسب التشغيل خاصة فيما يتعلق بالحرف والمهن الصغرى وهو ما يمكن تحقيقه خاصة بمراجعة القرار المتعلق بشروط التشغيل .

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ❖ نقص اليد العاملة المختصة في بعض المجالات الصناعية والفلاحية.
- ❖ عدم توفر العدد الكافي من المساجين للعمل بالمجال الفلاحي نتيجة عدم استجابتهم لشروط ومقاييس التشغيل بالحظائر الخارجية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
2. **تعريف المؤشر:** الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشر نتائج،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: (عدد الملفات المعروضة على اللجان الجهوية/(عدد المغادرين-عدد العائدين))*100**

عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج/العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مراكز إصلاح الأطفال الجانحين.

المسؤول: مدير المركز.

4. **تاريخ توفر المؤشر :** نهاية مارس من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[12] :** 19.5 % سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية لمتابعة برامج الرعاية الاجتماعية والإدماج.

[12] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 4.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج	%	18	25	18.5	19	19.5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ تحديد نسبة 19.5% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج وذلك حسب ما توفر وما سيتم توفيره من إمكانيات للغرض، مع العلم وأن إتمام برامج الإدماج يتطلب مجهودات إضافية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تراجع عدد جلسات اللجان الجهوية للإدماج بسبب الاشكاليات المتعلقة بعملية الاسترشاد عن الأعضاء وبطء الإجراءات.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.

2- **تعريف المؤشر:** السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

4- **نوع المؤشّر:** مؤشر منتوج،

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر :** مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.

4- **تاريخ توفر المؤشر :** آخر كل شهر وسنويا.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[13] :**79 % سنة 2026.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الإدارة الفرعية لأمن الوحدات السجنية والإصلاحية.

[13]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر1.3.1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	%	48.5	65	75	78	79

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ تحديد نسبة 79% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات للمنظومة الأمنية، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير آليات المنظومة الأمنية في إطار التكنولوجيات الحديثة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تأخر وطول إجراءات بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية وضعف الإعتمادات المرصودة.
- نقص على مستوى التكوين و الرسكلة في جميع الاختصاصات.
- نقص على مستوى أسطول النقل.
- عدم توفير المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.

2- تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

4- نوع المؤشّر: مؤشر منتوج،

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر :مجموع نسبة الوحدات المركزة بها الطاقة الشمسية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.

4-تاريخ توفر المؤشر : آخر كل شهر وسنويا.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[14] : 40 % سنة 2026.

[14]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة والتصاميم المستشار عام للسّجون والإصلاح من الصنف الثاني نصر الدين بوستة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية	%		15	20	30	40

تمّ تحديد نسبة 40 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة للتسخين عوضا عن المحروقات حيث تم الأخذ بعين الإعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير الآليات في إطار التكنولوجيات الحديثة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.

2- تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

4- نوع المؤشّر: مؤشر منتوج،

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر : عدد الوحدات المركزة بها الطاقة الفولطاضوئية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.

4- تاريخ توفر المؤشر : آخر كل شهر وسنويا.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[15] : 9 % سنة 2026.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات.

[15]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية	%		2.7	5.4	5.4	9

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 9 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2026 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الفولطاضوئية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة الكهربائية والعمل على تعميم هذه التجربة على كافة الوحدات السجنية والاصلاحية في السنوات المقبلة للضغط على التكاليف المرتفعة المرتبطة باستهلاك الكهرباء.

بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-1-1

II- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين حوكمة المهمة
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشّر نجاعة**
4. **نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج،**
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

III-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** المشاريع والأنشطة المنفذة/المشاريع والأنشطة المبرمجة بالمخطط خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** كل هياكل الوزارة
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[16]:** 75 % سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

[16] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	%	-	34.5	50	100	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100 % خلال سنة 2026 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم الاستقرار في مستوى قيادة الوزارة.
- صعوبات هيكلية متعلقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة.
- تداخل المهام وارتباط بعضها بالمجلس الأعلى للقضاء.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص

2.تعريف المؤشر: قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات بهدف تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج

5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (الاعتمادات المنجزة – الاعتمادات التقديرية) / الاعتمادات التقديرية

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[17]: 1.5 % سنة 2026

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

[17] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	%	-0.76	3	2.5	2	1.5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور والتقليص في الانتدابات، لتبرغ 1,5% خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط حجم كتلة الأجور بالوضع الاجتماعي داخل مراكز العمل والقرارات الحكوميّة بخصوص الزيادات في الأجور الغير مبرمجة بالإضافة على إكراهات المالية العمومية وغياب إطار نفقات متوسط المدى يراعي الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر** يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر منتوج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد النساء في المناصب الوظيفية العليا/العدد الجملي للموظفين في المناصب الوظيفية العليا *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[18]:** 43 % سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الادارية

[18] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	%		36	38	40	43

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المنتظر أن ترتفع نسبة النساء في المنصب الوظيفية العليا لتبلغ 43% خلال سنة 2026 وهو أمر طبيعي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70 % من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعيّة للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهويّة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج،
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين/ عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** كل 06 أشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[19]:** 98 % خلال سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الإدارية.

[19] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2022		2023	2024	2025
المؤشـــر 3.2.9: نســـبة الأعـــوان المتكونين في إطار مخطط التكوين	%	83.26	93	95	97	98

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2022 سوى 83.26 % وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيع من هذه النسبة لتبلغ حولي 98 % خلال سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الإعتمادات المخططة للتكوين
- غياب الفضاءات اللازمة داخل الجمهورية
- ضعف الحوافز ومنح التنقل الخاصة بالأعوان للتنقل إلى العاصمة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية

رمز المؤشـــر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**(انجازات الميزانية -تقديرات الميزانية/تقديرات الميزانية) خلال السنة* 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون المالية (منظومة أدب)
4. **تاريخ توفر المؤشر:** حينيّا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[20]:** 4 % خلال 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون المالية.

[20] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية	%	0.99	8	6	5	4

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يبقى هامش الخطأ في حدود 4 % مقبول إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهويّة
- كثرة المتدخّلين في تنفيذ الميزانية في المستويين المركزي والجهوي
- التعقيدات الإجرائية لتنفيذ الميزانية
- غلاء أغلب المواد بصفة غير متوقعة في السنوات الأخيرة.
- غياب إطار نفقات متوسط المدى يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنّت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشّر غير مراعي للنّوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الهياكل التي تستعمل الطاقة المتجددة/ جملة الهياكل المعنية خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة البناءات**
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[21]:** 22 % خلال سنة 2026.

[21] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشـــر 2.3.9: نســـبة الهياكـــل المنخرطـــة فـــي اســـتعمال الطاقـــة المتجددة	%	0	5	10	20	22

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ ترسيم إعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وينتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدد حوالي 22 % بحلول سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تواضع الإعتمادات المخصصة للغرض
- صعوبة الإجراءات لحداثة الخبرة في هذا الميدان.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** في إطار تثمين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطوّر السنوي في الموارد الماليّة للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (موارد خطايا السنة الجارية-موارد خطايا السنة الماضية) / موارد خطايا السنة الماضية خلال السنة*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[22]: 42 % خلال سنة 2026.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر3.3.9: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي	%	-	10	20	45	42

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2024-2026 مراجعة تعريفة بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخيل هذه الخطايا بما قدره 42 % خلال سنة 2026 بالمقارنة مع سنة 2023.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب الترابط البيني مع وزارة المالية لمعرفة حجة الخطايا المحالة.

[22] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلدة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهويّة مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشّر:** مؤشّر نتائج
5. **المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (جملة الديون/جملة نفقات التسيير والاستثمار) خلال السنة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفر المؤشر:** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[23]:** 10 % خلال سنة 2026.

[23] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشـــر4.3.9: نســـبة الـــديون بالمقارنـة مـع جملـة نفقـات التسـيير والاستثمار	%	-	16.1	16.8	14	10

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الإعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 10 % من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2026 على أن يقع الترفيع في الإعتمادات في هذا الباب.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الاعتمادات المخصصة في باب التسيير والاستثمار.
- غلاء أغلب المواد بكافة أنحاء العالم بصفة غير متوقعة.

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة

ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التملك لفائدة منظوري وزارة العدل.
2. **مرجع الإحداث:** قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرّخ في 3 ماي 1988.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والديوان:** المخطط الاستراتيجي 2023-2025.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** المحاور الإستراتيجية للديوان:
   - إصلاح وتطوير المنظومة العقارية،
   - الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية،
   - تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية،
   - مراجعة مؤشرات القيس والإحصائيات.
2. **الأهداف الإستراتيجية للدّيوان:**

- إنجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرصيد العقاري والمعدّة للتملك في نطاق البعث العقاري.
- برامج صيانة الرّصيد العقاري المعدّ للكراء.
- تحيين المخطط المديري للإعلامية ورقمنة الخدمات المسداة من قبل مصالح الديوان وتطوير المنظومة المندمجة للتصرّف واقتناء التطبيقات اللازمة المتعلقة خاصّة بمتابعة المشاريع ودعم وتطوير السلامة المعلوماتية.
- تطوير المعارف والمهارات للأعوان كلّ في المجالات المتصلة بنشاط الديوان.

3. **تدخّلات الفاعل العمومي:** أهمّ الاستثمارات والمشاريع التي سيتولى الدّيوان تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- إنجاز 12 مسكن بباجة (للكراء والتملك)
- إنجاز 30 مسكنا بالكاف (للكراء والتملك)
- إنجاز مشروع سوسة (للتملك)
- إنجاز مشروع الزهراء ببن عروس (للتملك)
- إنجاز 12 مسكنا بكلّ من المنستير وقرمبالية والقيروان (للكراء).

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات (أد) 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:			**50**	**50**	**50**
منها: **– منحة بعنوان التأجير**	–	–	–	–	–
– منحة بعنوان التسيير:		–	50	50	50
منحة توازن (1)					
ميزانيّة الاستثمار أو التجهيز:		**400**	**1247**	**1001**	**1001**
منها التمويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسّسة)	400	400	1247	1001	1001
المجموع	**400**	**400**	**1297**	**1051**	**1051**

(1) منحة توازن: الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل.

بطاقة النوع الاجتماعي *مهمة العـــــدل: التعهدات*

1/ الإطار العام

عملت المهمة على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 وقامت تنفيذا لذلك بعديد المشاريع والأنشطة. ورغم المجهودات المبذولة في هذا المجال فإنه لا تزال هناك العديد من الصعوبات التي تتطلب العمل على تذليلها كمزيد التقدم في وضع الاستراتيجية القطاعية للنوع الاجتماعي لمهمة العدل والإسراع في تنفيذها. ويمثل الوقوف على هذه الإشكاليات والصعوبات جوهر هذه البطاقة حتى يتم تجاوزها عبر تخصيص الموارد المالية اللازمة لحقيبة الأنشطة التي تكفل ذلك.

وفي إطار الاستجابة لأثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي تم تحديد أولويات المهمة فيما يتعلق بمزيد تكريس هذه المقاربة. وبناء على التقييم الاولي الذي أجرته المهمة فيما يتعلق بالتطبيق القضائي للقانون النافذ او فيما يتعلق بالبنية التحتية للمحاكم يعتبر تحسين جودة الاستقبال والتوجيه الإداري والتعهد بالنساء ضحايا العنف من أولويات المهمة صلب برنامج العدل. حيث يمثل طول الزمن القضائي المتعلق بحصول النساء ضحايا العنف على قرارات الحماية اشكالية مهمة قد تمس من جدوى الحماية القانونية التي تتمتع بها المرأة ضحية العنف. هذا بالإضافة إلى غياب الارشاد القضائي في بعض المحاكم. وفي نفس الإطار وبعد التفطن الى النقص الحاصل على مستوى البنية التحتية فيما يتعلق بتهيئة فضاءات مستقلة في المحاكم خاصة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة والأطفال المرافقين لها، تعمل المهمة على تعميم تهيئة هذه الفضاءات بالمحاكم لجعلها متلائمة مع المعايير الدولية ومع احتياجات الفئة المعنية بها لما تتميز به من هشاشة ولمنع اختلاط النساء المعنفات وخاصة الأطفال المرافقين لهن ببقية المتقاضين. وفي ظل نقص الإرشاد الإداري الذي يمثل إحدى الصعوبات التي قد تحول

دون ولوج النساء ضحايا العنف للعدالة فقد تمت برمجة أنشطة تتعلق بتجهيز المحاكم بلافتات توجيهية ودعم تدريب أعوان الاستقبال بالمحاكم حول كيفية استقبال المرأة المعنفة.

اما في خصوص المنظومة السجنية فان أولوية المهمة تمثلت في إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة وتوفير أكبر فرص لإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا بالعمل على إدراج البرامج الرامية الى التحسيس والتوعية حول ثقافة نبذ العنف إضافة الى برامج التكوين وإعادة التأهيل المعمول بها. وفيما يتعلق بالمودعات من النساء فقد تم العمل على مزيد تعزيز قدراتهن لإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد الإفراج وذلك بعد التفطن الى عدم ملائمة برامج التكوين والتأهيل لانتظارات السجينات وكذلك مع احتياجات سوق الشغل.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الاثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: برنامج العـــــدل

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: تحسين جودة التعهد بالنساء ضحايا العنف .	•طول الزمن القضائي المتعلق بحصول النساء ضحايا العنف على قرارات الحماية	•كثرة عدد مطالب الحماية •نقص تكوين قضاة الأسرة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة وتطبيق القانون عدد58 لسنة 2017 •عدم ثبات القضاة المتكونين إثر الحركة القضائية وتعهد قضاة أسرة جدد في بداية كل سنة قضائية •عدم تفرغ قضاة الأسرة

	●ضعف التواصل والتنسيق بين قضاة الاسرة والنيابة العمومية في خصوص تنفيذ قرارات الحماية.	●عدم عقد اجتماعات تنسيقية بين قضاة الأسرة والنيابة العمومية
	● نقص في الإرشاد القضائي للنساء ضحايا العنف داخل المحاكم	●غياب الارشاد القضائي في بعض المحاكم ●نقص في عدد القضاة بالنيابة العمومية ●ضعف تطبيق المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الاعانة العدلية الوجوبية والحق في الارشاد القانوني لضحايا العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي عدد 3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز		
الهدف العملياتي 1: تحسين جودة الإرشاد الإداري واستقبال النساء ضحايا العنف	●نقص في التوجيه الاداري للنساء ضحايا العنف داخل المحاكم	●نقص اللافتات التوجيهية داخل المحاكم ●نقص في تكوين أعوان الاستقبال في كيفية التعامل مع النساء ضحايا العنف ●نقص في الفضاءات المهيأة لاستقبال النساء ضحايا العنف

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

الهدف الاستراتيجي عدد 2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
الهدف العملياتي 1: إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	•قلة الوعي حول عواقب ونتائج العنف ضد المرأة	•التنشئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية
	•التطبيع مع العنف ضد المرأة	•الاحساس بالإفلات من العقاب •عزوف النساء عن التشكي
	•غياب برامج توعوية وتحسيسية داخل السجون حول ثقافة نبذ العنف ضد المرأة •برامج تأهيل وتكوين داخل السجون لا تأخذ بعين الاعتبار محور مقاومة العنف ضد المرأة	•نقص في المحادثات النفسية للمودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة •عدم إدراج محور مقاومة العنف ضد المرأة في برامج في مخطط التكوين والتأهيل داخل السجون •نقص تكوين الاخصائيين النفسيين في تخصص مناهضة العنف ضد المرأة

2. خطة العمل الخاصة بالأثر 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات ** (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
العدل	1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	تحسين جودة التعهد بالنساء ضحايا العنف	نسبة الاستجابة لمطالب الحماية لفائدة المرأة المعنفة المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة	مؤشر جودة	(عدد قرارات الحماية لفائدة المرأة المعنفة للسنة الحالية / جملة مطالب الحماية المقدمة خلال السنة) *100	% 68.8	%75	%80
			نسبة المحاكم التي يمارس فيها الارشاد القضائي بصفة دورية ويومية	مؤشر جودة	(عدد المحاكم التي يمارس فيها الارشاد القضائي بصفة دورية ويومية/ عدد المحاكم الابتدائية*100)	30	60	100
	3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	تحسين جودة الإرشاد الاداري واستقبال النساء ضحايا العنف	نسبة المحاكم التي بها لافتات توجيهية والارشادية	نجاعة	(عدد المحاكم التي بها لافتات توجيهية والارشادية/ عدد المحاكم الابتدائية) *100	40	70	100
			نسبة الفضاءات المهيأة المخصصة لفائدة النساء ضحايا العنف	نجاعة	(عدد الفضاءات التي تمت تهيئتها في المحاكم / عدد المحاكم الابتدائية)*100	30	60	100

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات ** (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
السّـــجون والإصلاح	توفير فرص إدمـــاج المـــودعين للمساهمة في الحـــد مـــن ظاهرة العود	إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	نسبة العود في جريمة العنف ضد المرأة بالنسبة للمودعين اللذين شملتهم برامج التأهيل	مؤشر جودة	عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة العائدين المشمولين ببرامج التكوين / العدد الجملي للمودعين في جريمة العنف ضد المرأة	%33	%23	%15
			نسبة المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في ورشات توعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة	مؤشر فاعلية	عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في ورشات توعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة/ العدد الجملي للمودعين في جريمة العنف	15%	30%	%45

* المراعية للنوع الاجتماعي ** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
العدل	1 تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	تحسين جودة التعهد بالنساء ضحايا العنف	-تنظيم دورات تكوينية لدعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية للنساء ضحايا العنف حسب القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن مطالب الحماية	-عدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 بشأن استصدار قرارات الحماية وتنفيذها	مؤشر فاعلية	عدد الدورات التكوينية المتخصصة لقضاة الأسرة وأعضاء النيابة العمومية في تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017	2	2	2	36أ.د	18أ.د	18أ.د	تعاون دولي
				-عدد الدورات التكوينية لدعم القدرات التطبيقية للقضاة حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58لسنة 2017	مؤشر فاعلية	عدد الدورات التكوينية لدعم القدرات التطبيقية حول قرارات الحماية على ضوء القانون عدد 58لسنة 2017	1	1	1	3أ.د	3أ.د	3أ.د	ميزانية الدولة

			مراجعة القانون المتعلق بالإعانة العدلية عدد 52 لسنة 2002										دعائم أنشطة
			عقد جلسات تنسيقية بين قضاة الاسرة والنيابة العمومية لضمان سرعة تنفيذ قرارات الحماية الصادرة لفائدة النساء ضحايا العنف										دعائم أنشطة
			-تفعيل وتعميم نظام الإرشاد القضائي في المحاكم الابتدائية عبر مراحل				10	10	8				دعائم أنشطة
			تفعيل المنشور المتعلق بتيسير إجراءات الحصول على الاعانة العدلية الوجوبية والحق في الارشاد القانوني لضحايا العنف ضد المرأة										دعائم أنشطة
	3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	تحسين جودة الارشاد الاداري واستقبال النساء ضحايا العنف	-إعادة تهيئة المساحات المخصصة لضحايا العنف في المحاكم الابتدائية بما يتوافق مع المعايير الدولية واعتماده في المباني الجديدة	نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	مؤشر نجاعة	عدد الفضاءات التي تمت تهيئتها في المحاكم / عدد المحاكم الابتدائية) *100	30	60	100	1200أ.د	1200أ.د	1400أ.د	ميزانية الدولة
			- وضع لاقات ارشادية تتضمن إشارات توجيهية لتوجيه النساء ضحايا العنف الى الفضاء المخصص لهن انطلاقا من بهو الاستقبال	نسبة المحاكم التي بها لاقات توجيهية وارشادية	مؤشر نجاعة	عدد المحاكم التي بها لاقات توجيهية والارشادية/ عدد المحاكم الابتدائية*100	40	70	100	10أ.د	10أ.د	10أ.د	تعاون دولي

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية				مصادر التمويل
				المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)		تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)		
			-تنظيم دورات تكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة ضحية العنف والابناء القصر المرافقين لها	عدد الدورات التكوينية لأعوان الاستقبال حول استقبال النساء ضحايا العنف والأطفال القصر المرافقين لهن	مؤشر فاعلية	عدد (مكون بدوائر الاستئناف)	5	5	6		20أ.د	20أ.د	24أ.د		تعاون دولي
السّجون والإصلاح	توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	إعادة تأهيل المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	-تنظيم ورشات توعوية وتحسيسية حول ظاهرة العنف ضد المرأة لمرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	نسبة المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في الورشات التوعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة	مؤشر فاعلية	عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة المشاركين في الورشات التوعوية حول ظاهرة العنف ضد المرأة/ عدد المودعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة	15	30	45						مبلغ غير محدد
			-تكوين مكونين من الاخصائيين	نسبة الاخصائيين الاجتماعيين		عدد الاخصائيين	50	70	100						مبلغ غير

			الاجتمـــــاعيين والنفســـــيين مختصـــين فـــي مجـــال مناهضـــة العنف ضد المرأة	والنفسيين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	مؤشر فاعلية	الاجتماعيين والنفسيين المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة/ عدد الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين						محدد
			إدراج محور مقاومة العنف ضد المرأة ضمن برامج التكوين والتأهيل داخل السجون									دعائم انشطة
			التكثيف في عدد المحادثات النفسية مع المدعين مرتكبي جريمة العنف ضد المرأة									دعائم انشطة

الاثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

الهدف الاستراتيجي عدد 2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	عدم ملائمة برامج التكوين والتأهيل لانتظارات السجينات وسوق الشغل	- محدودية الاختصاصات في مجالات التكوين (عدم وجود دراسات لتحديد برامج تكوين تتماشى مع سوق الشغل، نقص في المكونين المختصين) - عدم توفر اعتمادات لبعض الاختصاصات (ارتفاع أسعار المواد الأولية). - صعوبة النفاذ لمصادر التمويل للنساء السجينات في فترة ما بعد السجن
	تزامن رزنامة برامج التأهيل مع مواعيد العفو	عدم التنسيق بين الأطراف المتداخلة (وزارة التشغيل والتكوين المهني/ وزارة العدل) فيما يتعلق برزنامة برنامج التأهيل

	عزوف السجينات عن العمل	- ضعف في مقابل / في أجرة التشغيل. - نوعية العمل لا تستهوي بعض السجينات
الهدف العملياتي 2: تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة	-الثقافة المجتمعية حول المرأة السجينة	-الوصم والرفض العائلي والاجتماعي
	القدرات النفسية والصحية مضطربة	- رفض الفضاء المغلق - نقص في المحادثات والمتابعة النفسية للسجينات
	صدمة الإيداع	-غياب تأطير نفسي للمودعين من النساء لأول مرة -ضعف الخدمات الترفيهية والتنشيطية الموجهة للسجينات
	تواصل محدود للسجينات مع أفراد العائلة	- البعد الجغرافي: من الصعب على أفراد العائلة زيارة السجينات بانتظام لأنهن قد يكن في سجون بعيدة - الصعوبات المالية: صعوبة تحمل عائلات السجينات تكاليف السفر لزيارتهن بانتظام أو إرسال الأموال لدعمهن في السجن.

	ضعف التنسيق مع وزارة المرأة للتعهد بالنساء بعد انقضاء فترة ما بعد السجن	- لم يتم تحيين الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة

2/ خطة العمل الخاصة بالأثر3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1) **	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
السّجون والإصلاح	توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل لفلاحي او صناعي او الخدماتي	فاعلية	عدد النساء المودعات المنتفعات بعمل لفلاحي او صناعي او الخدماتي/ عدد النساء السجينات	%40	%45	%50
		تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة	نسبة تطور عدد التظاهرات (الترفيهية والثقافية والرياضية.)	فاعلية		%60	%70	%80

* المراعية للنوع الاجتماعي ** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	
السّجون والإصلاح	توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بعد قضاء فترة العقوبة	-تحديد الاختصاصات المطلوبة وتحديد الموارد	عدد الاختصاصات المحدثة	جودة		12	15	20	2 م.د	2 م.د	2 م.د	موارد الميزانية
			-التنسيق مع الأطراف المتداخلة بشأن رزنامة برامج التكوين	عدد الجلسات المتعلقة بإعداد برامج التكوين	جودة		05	08	10				دعائم أنشطة
			-تعديل رزنامة برامج التأهيل لكيلا تتوافق مع مواعيد العفو	عدد الجلسات الترتيبية	فاعلية		-	-	-				دعائم أنشطة
			-الترفيع في تأجير اليد العاملة السجنية	نسبة الترفيع في اجرة اليد العاملة السجنية	فاعلية		% 40	% 45	% 50				
		تعزيز قدرات المودعات لإعادة إدماجهم في	-الترفيع في عدد جلسات المتابعة النفسية	عدد السجينات المنتفعين بحصص المتابعة	فاعلية		-	-	-				دعائم أنشطة

		الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة العقوبة		النفسية								
			-مراجعة الاتفاقيات مع وزارة المرأة والطفولة لاستغلال مراكز الإيواء للمفرج عنهم عند الحاجة	عدد الاتفاقيات	جودة							دعائم أنشطة
			-تحيين الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية (في خصوص تمكين وتقريب العائلات لزيارة السجينات)	عدد الجلسات	جودة		04	06	08			دعائم أنشطة
			-تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشباب ووزارة الثقافة لتدعيم النوادي الرياضية والثقافية بالوحدات السجنية	عدد الجلسات	جودة		04	06	08			دعائم أنشطة
			-المشاركة في التظاهرات الثقافية بحضور العائلات	عدد المشاركات	جودة		08	10	15			دعائم أنشطة
			-تكثيف الزيارات المباشرة ولقاءات مع العائلة في المناسبات									دعائم أنشطة